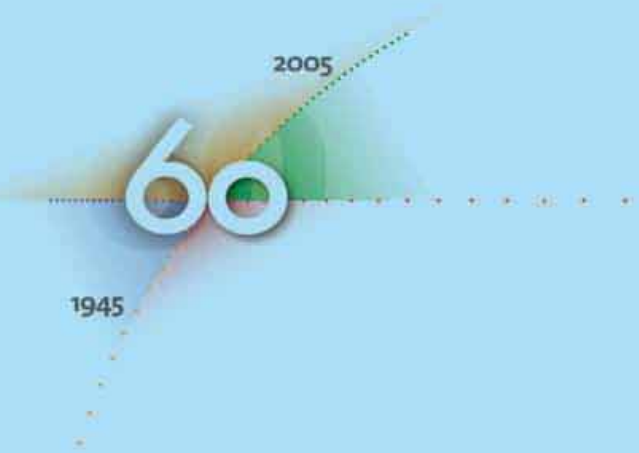

مكتب اليونسكو الإقليمي - بيروت

دور التعليم والتدريب في التنمية المستدامة:
الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

سلسلة دراسات التعليم والتدريب التقني والمهني
نسخة العربية - العدد السادس

6

بيروت، كانون الثاني/يناير 2006

مكتب اليونسكو الإقليمي - بيروت

دور التعليم والتدريب في التنمية المستدامة:
الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

سلسلة دراسات التعليم والتدريب التقني والمهني
النسخة العربية - العدد السادس

6

بيروت، كانون الثاني/يناير 2006

تصدر سلسلة دراسات يونيفوك في التعليم والتدريب التقني والمهني - النسخة العربية عن مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية - بيروت، الوحدة الإقليمية لشبكة يونيفوك في الدول العربية.

ولمزيد من المعلومات أو الاستفسار يمكنكم الكتابة أو الاتصال بـ:
مكتب اليونسكو الإقليمي - بيروت
ص.ب. 11-5244
بيروت - لبنان
هاتف: 850013 1 961
فاكس: 824854 1 961
البريد الالكتروني: beirut@unesco.org
الموقع على شبكة الانترنت: www.unesco.org.lb

شارك في إعداد الدراسة:
- د. الجيلاني اللملومي، المدرسة العليا للعلوم والتقنيات - بتونس؛
- د. محمد جابر علي، جامعة النهرين - العراق؛
- د. عبد الله إمبوسعيدي، جامعة السلطان قابوس - سلطنة عمان؛
- د. سليمان عواد سليمان، مكتب اليونسكو الإقليمي - بيروت.

جميع حقوق الطبع محفوظة، مكتب اليونسكو الإقليمي - بيروت 2006

ISBN 92-990030-7-6

إن الآراء والأفكار والمصطلحات في هذه الدراسة تعبر عن آراء مؤلفيها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر منظمة اليونسكو نحو الدول الأعضاء.

المحتويات

	الصفحة
تقديم	1
القسم الاول: دور التعليم والتدريب في التنمية المستدامة في دول المشرق العربي - البعد الاجتماعي، د. محمد جابر علي - العراق	3
الفصل الأول - المفهوم والإطار الفكري	5
▪ الأهداف المتعارف عليها في التعليم والتدريب التقني والمهني	5
▪ أسئلة واجبة الإثارة	6
▪ إجراءات تنظيمية على صعيد الإجابة	7
▪ انعكاسات التربية المستدامة على المرافق الاجتماعية	9
الفصل الثاني - منطلقات التربية والتنمية المستدامة	11
▪ النتائج المستهدفة من مشاريع التعاون	11
▪ معايير مقترحة للقيام بالمشاريع التعاونية	12
▪ التسهيلات والمستلزمات	12
▪ دور الجهات الاجتماعية	14
▪ نظرة متفحصة ناقدة للواقع	14
الفصل الثالث - منطلقات وتصورات مستقبلية	17
▪ في ما يتعلق بنظم التعليم والتدريب	17
▪ في ما يتعلق بتوجهات اليونسكو - يونيفوك	18
▪ في ما يتعلق بالدور الريادي لإشراك المجتمع كشريك في التعليم والتدريب	19
▪ في ما يتعلق بمشاريع التوأمة مع القطاعين العام والخاص	19
▪ في ما يتعلق بالأولويات الاستراتيجية	20
القسم الثاني: دور التعليم والتدريب التقني والمهني في التنمية المستدامة في دول المغرب العربي - البعد الاقتصادي، د. الجيلاني اللملومي - تونس	21
الفصل الأول - المفهوم والإطار الفكري	23
▪ مفهوم التنمية المستدامة	23
▪ الظواهر السلبية التي تواجه العالم ومعوّقات التنمية المستدامة ...	24
▪ دور التنمية الاقتصادية في التنمية المستدامة	25

الفصل الثاني - واقع التعليم والتدريب التقني والمهني في دول المغرب العربي 27
- التجربة التونسية 28
- التجربة الجزائرية 35
- التجربة المغربية 42

الفصل الثالث - الاستنتاجات والتوصيات 47
- الاستنتاجات 47
- التوصيات 50

القسم الثالث: دور التعليم والتدريب في التنمية المستدامة في دول الخليج العربي - البعد البيئي، د. عبد الله إمبو سعيدي - سلطنة عُمان 53

الفصل الأول - التنمية المستدامة - المفاهيم والأبعاد والمداخل 55
- وصف التنمية المستدامة 55
- التنمية المستدامة والجهود الدولية 58

الفصل الثاني - التربية البيئية 61
- البعد البيئي في التنمية المستدامة 61
- التربية البيئية والتنمية المستدامة 62
- دور التربية في تحقيق التنمية المستدامة 64

الفصل الثالث - المقترحات والتوصيات 75
- المقترحات 75
- التوصيات 76

المراجع 78
- ملخص الدراسة باللغة الانجليزية 1

تقـديـم

التعليم والتدريب والتنمية المستدامة ثلاثة مجالات تمّ اختيارها كموضوع لورشة العمل الإقليمية حول دور التعليم والتدريب في التنمية المستدامة (المنامة - مملكة البحرين، 19-21 سبتمبر/أيلول 2005)، وذلك في إطار برنامج التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET - UNEVOC) للعامين 2004-2005، ومتابعة لإعلان بون (أكتوبر/تشرين الأول 2004)، والذي صدر في ختام اجتماع الخبراء الدولي بعنوان «التعلم للعمل والمواطنة والاستدامة» - (بون، 28 أكتوبر/تشرين الأول 2004).

وشارك في ورشة عمل البحرين (35) مسؤولاً وخبيراً واختصاصياً في المنطقة العربية يمثلون 13 دولة عربيّة إضافة إلى ممثلين عن اليونسكو (مكتبا بيروت والدوحة والمركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني - بون)، وحرصت اللجنة التنظيمية لورشة العمل على ضرورة إبراز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة وفقاً لإطار عمل العقد الدولي للتربية من أجل التنمية المستدامة (2005 - 2014)، والتي تمثلت في أوراق العمل الرئيسة التي نوقشت في ورشة العمل عن احتياجات المنطقة العربية. ومن هنا جاء هذا العدد من سلسلة دراسات التعليم والتدريب التقني والمهني - يونيفوك ليعكس التوجهات الإقليمية والوطنية في المجالات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

وأتوجّه بالشكر الجزيل لمجموعة الخبراء والاختصاصيين الذين شاركوا في إعداد هذه الدراسة، وآمل أن تتكلّل جهود الزّملاء والزّميلات في برامج التعليم والتدريب والتنمية بالنجاح لتضمين الأفكار والمقترحات التي تناولتها الدراسة خطط وبرامج التطوير المستقبلية.

د. رمزي سلامة

مدير مكتب اليونسكو الإقليمي بالوكالة - بيروت

القسم الأول

دور التعليم والتدريب في التنمية المستدامة

في دول المشرق العربي - البعد الاجتماعي

د. محمد جابر علي - العراق

الفصل الأول

المفهوم والإطار الفكري

موضوع التربية المستدامة موضوع أطرافه متعددة ومتشعبة. فعلى الصعيد الزمني علاقته وطيدة باستدامة التعلم وديمومته. ولهذا أيضاً أبعاد عديدة. وعلى الصعيد المكاني علاقته بعناصر المجتمع المساهمة بعملية التعليم وتشاركينها في الأهداف... علاقة وطيدة.

ولو أراد أي معهد أو كلية أو مدرسة (مؤسسة تعليمية) أن يقيس فاعليته ومدى تحقيقه لأهدافه، لاستدعى ذلك أولاً مراجعة الأهداف ولو استعرضنا مجمل أهداف التعليم عامة، والتعليم والتدريب التقني والمهني خاصة، لوجدنا تفسيرا محتملا للصعوبات التي يواجهها في ممارسة دوره الاجتماعي المهم في التربية المستدامة في المجتمع.

■ الأهداف المتعارف عليها في التعليم والتدريب التقني والمهني

لو القينا نظرة متفحصة على الأهداف المثبتة (رسميا) للتعليم التقني والمهني في اغلب البلدان العربية لرأيناها تشترك في عناصر ومنطلقات متشابهة إلى حد بعيد، وكأن شخصا واحدا هو الذي وضعها أو كتبها. ذلك أنها كتبت شكليا، وكتبت لا لكي يسعى المعنيون لتحقيقها. وإذا بحثنا في هذه الفرضية، رأينا أنها تركز بشكل أو باخر على معان مشابهة لما يلي:

1. «اغناء الطلبة بالمهارات اللازمة التي يتطلبها المجتمع» وقلما يكون لما يتطلبه المجتمع مقياس واضح ومدروس. ولو أردنا أن نقوم ذلك بمقياس نظمي للفاعلية لشككنا في اننا نغني الطالب ملغين دوره الفاعل في التعلم. فالتعليم ليس هدفا قدر كونه وسيلة لإحداث هدف أسمى وهو التعلم.
2. «تلبية احتياجات المجتمع من القوى العاملة» وكأن العملية لا تعدو إدخال مجموعة عناصر (الطلبة) في ماكنة وتصنيع قوى عاملة منها. لقد

غاب في مثل هذه النصوص العنصر البشري (الطالب) واولاعه ورغباته ودوره هو في التعلم، وفي رغبته في ديمومة تواصله مع التطور.

3. «مواكبة التطور العلمي.. في العالم المتقدم، واللحاق بركب التطور التكنولوجي..» ومعروف للقارئ الكريم أين يقع ذلك «العالم المتقدم» وليس واضحا بطبيعة الحال إلى أي موقع سيذهب هذا اللحاق، أو ذلك الركب، وهل ان مجرد اللهاث للحاق بالركب سيوصلنا للغايات السامية.
4. «تصحيح، أو تعديل، هرم القوى العاملة بما يتناسب مع النسب المرعية بين المتخصص والتقني والعامل الماهر..» وهذا يمثل عودة ثانية للنظرة الميكانيكية نحو هذه العملية الإنسانية الدقيقة المعقدة التي اسمها التعليم والتعلم.

والسؤال المهم هو: متى ينتهي دور التعليم؟ نهاية الحصة التدريسية؟ نهاية اليوم التدريبي؟ نهاية العام الدراسي؟ نهاية عملية انجاز المناهج؟ أم عند التخرج؟ أم أن هناك متابعة مفترضة مستمرة أخرى؟

■ أسئلة واجبة الإثارة

من طبيعة الأسئلة أن تثير الاهتمام. وغالباً ما يكون مجرّد إثارتها مثاراً للتفكير الجاد، ومدعاةً للنقاش. وإن حصلت الأجوبة ففيها قناعة وتأخذ مكانها في الخطط بشكل واقعي، كونها مبنية أصلا على تساؤلات واقعية. وان لم تحصل الإجابات آنيا، فعلى الأقل ستبقى هناك حاجة للاستمرار بالتفكير بالموضوع كون هناك سؤال مثار أصلا يحتاج إلى إجابة. فليسأل كل معهد تقني ومهني أو مدرسة أو أية مؤسسة تعنى بالتعليم التقني والمهني الأسئلة التالية:

المحور الأول:

- أين سيذهب الخريجون؟
- أي المواقع العملية سيتبوأون؟

المحور الثاني:

- كم منهم سيفشل في العمل؟ وأين سيذهب ان فشل؟
- كم منهم من سيواصل مسيرة التطور والمتابعة في نفس خط تخصصه؟

المحور الثالث:

- ما هي اهتمامات المجتمع؟
- ما هي القضايا الملحة فيه؟
- هل تتبنى المناهج تلك القضايا؟
- ما الدور الذي ينبغي على المعهد ان يقوم به تجاه المجتمع؟

المحور الرابع:

- كم مما تلقّوه سيبقى معهم؟
- كم ممّا سيبقى معهم سيستطيعون أن يطبقوه؟
- كم مما سيطبقونه سينفع المجتمع؟

المحور الخامس:

- كم من كلّ ذلك يعرفه المعهد؟
- كم مما يعرفه المعهد يعتمده، ويتخذ تجاهه إجراءات مخططة؟

▪ إجراءات تنظيمية على صعيد الإجابة

ان مجرّد الإجابة على هذه الأسئلة دليل أولي على وجود تخطيط مبدئي في النظام التعليمي. اما اذا كانت هناك متابعة نظمية بين الإجابات، فان ذلك معناه الجدية في إدارة النظام التعليمي. ولنأتي لمتابعة فحوى مؤشرات ونتائج هذه الأسئلة وتبعاتها.

1. **متابعة الخريجين**: إنّ السؤالين الأولين في هذه المجموعة يتساءلان عمّا إذا كان المعهد يهمه أين يذهب خريجوه، وما هو وضعهم. بطبيعة الحال ان كان المعهد يحصل على الإجابات ويعطيها ما تستحقه من اهتمام، فإنّ ذلك سيمنحه أعظم فرصة واقعية لتطوير برامجه ومناهجه وأساليب تقويمه وحتى فلسفته.

ان معرفة أداء التلاميذ في مواقع عملهم سيتيح للمعهد إمكانية تعديل المناهج لتواكب متطلبات الحاجة الفعلية لسوق العمل. وكذلك سيعطي فكرة عن رأي المجتمع بالخريجين، وذلك يمكن ان يقدم مؤشرات عن مدى الإقبال المستقبلي على المعهد.

2. **مؤشر التربية المستدامة**: ان السؤالين التاليين هما حول الدافعية لدى الخريجين (العاملين في الميدان - حالياً) للتطور واستكمال الخبرات. ان الإجابة عليهما قد تعطي انطباعات عديدة عن ولاء الخريج لتخصصه وإحساسه بأهمية الخدمات التي يقدمها للمجتمع. ويعطي أيضاً فكرة عن اندفاع الخريج لديمومة التواصل مع المعرفة. وسيفرض هذا الأمر واجبات مضافة على المعهد كي يقوم بها (مما سيتم الحديث عنه لاحقاً، كالتعليم المستمر مثلاً).

3. **دمج قضايا المجتمع باستراتيجيات المعهد**: إن الأسئلة اللاحقة تدور حول مدى ارتباط المعهد بالواقع المحلي، ومدى سعيه لدمج قضايا المجتمع في المناهج التعليمية. لقد ظهرت في تصميم المناهج نظريات وآليات عمل متعددة من شأنها ان تدلّ المخططين على أنجع الأساليب في دمج قضايا المجتمع في التعليم التقني. والتعليم التقني - كما أسلفنا - هو أكثر الأنماط التعليمية التصاقا بالواقع الاجتماعي وبطموحات سوق العمل.

4. تقويم **فاعلية التربية المستدامة**: ان مجموعة الأسئلة اللاحقة تتمحور حول موضوع بالغ الأهمية، الا وهو مصداقية ما اكتسبوه من خبرات وما اقتنعوا به فأصبح جزءا من شخصيتهم. والاهم من ذلك هو مدى استفادة البيئة المحلية من كل تلك الخبرات (وهو أعلى درجات التقويم).

5. **المتابعة والتخطيط الفاعل**: ان الخطوة المهمة الأخيرة هي الفصل، إذ لابد للمعهد ان يصمّم آلية واضحة واقعية على الأرض تأخذ بالحسبان الإجراءات واجبة التنفيذ لمعالجة وضع المعهد بشكل عام. فان التخطيط جوهري تعتمد عليه الإجراءات العلاجية اللاحقة، من دعم وترصين للخطوات الصحيحة في المسيرة التعليمية، إلى تصويب الأخطاء والانحرافات.

▪ انعكاسات التربية المستدامة على المرافق الاجتماعية

قد يخطئ التقدير من يظن أن دور المعهد محصور في أروقته ومساحاته الداخلية. نعم ان دوره تخريج ملاكات تأخذ في محصلتها الدور المطلوب في خدمة المجتمع. ولكن الدور الاشمل للمعهد يتعدى تلك الحدود ليسهم إسهامات آخر في تطوير المجتمع وإدامة عجلة النمو الاجتماعي. وقد تكون المحاور التالية أبوابا لعلاقة فاعلة متينة بين المعهد والبيئة الخارجية.

1. **إشاعة ثقافة التعلم**: ان من أهم الأدوار التي على المعهد ان يقوم بها هي دوره كمبشر بالثقافة وديمومتها. ان ذلك يتطلب - بطبيعة الحال - علاقة منفتحة على المجتمع ودورا فاعلا في الأنشطة الاجتماعية مما يتطلب ان يكون لملاكات المعهد والعاملين فيه علاقات مهنية وامتدادات تخصصية تربطهم بتلكم الأنشطة.
2. **مصادر للتعلم والاستزادة**: من الممكن ان يعتبر المعهد مكتبة عامة أو مختبرا عاما أو مرجعا للمجتمع. وقد يسهل قول ذلك ألا ان التطبيق يتطلب مطالب عدة (سيأتي الحديث عن أهمها لاحقا).
3. **تقديم الاستشارات**: ان اعتبر المعهد عربة أولى في قطار التقدم..(كونه الأقرب إلى مستجدات المعرفة) فان عليه واجب في توفير الاستشارات للبيئة الاجتماعية ولمنافذ العمل والأنشطة الاجتماعية حسب اختصاصه ومحدودية تخصصاته.
4. **تجسير العلاقة مع القطاع الصناعي**: أثبتت التجارب العربية نجاحات عديدة على صعد التعاون الإنتاجي مع قطاعات العمل. فالطلبة عنصر له دور في العملية الإنتاجية يمكن ان يعود عليهم بالمنفعة الخبراتية المباشرة.. وفي الوقت ذاته بالمنفعة المستدامة اللاحقة لتوثيق عرى العلاقات مع قطاعات العمل التي قد يكتب لهم لاحقا التعامل معها أو العمل فيها مستقبلا.

5. **التدريب والتطوير المستمرين:** ان استمرارية التطور تقتضي ان يحرص القادة الإداريون وأصحاب العمل على إدامة معلومات ومهارات العاملين معهم. ولا بد من أن يكون للمعهد دور في توفير الخبرات التطويرية ودورات التعليم المستمر أثناء الخدمة للجهات التي هي بحاجة له، فضلا عن توفيرها لخريجهم.

الفصل الثاني

منطلقات التربية والتنمية المستدامة

ان مفهوم التربية المستدامة مازال غير محدد المعالم لدى الكثير من المعنيين بالتعليم التقني. وعلى العموم، يمكن ان نقتضب بعض تطورات هذا النمط الحيوي من التعليم. والمتتبع لتنامي الوعي بالدور الحيوي الذي يمكن ان يؤدّيه التعليم التقني في التنمية الوطنية، يمكن ان يرى قفزات نوعية في مستجدات التطور الكبير للتعليم التقني والمهني في أقطار العالم العربي. ولو قمنا بالتعرض السريع لبعض أهم جوانب المتغيرات من دون الخوض في تفاصيلها لوجدنا اللمحات الآتية:

▪ النتائج المستهدفة من مشاريع التعاون

شهدت ساحة التعليم التقني والمهني في أقطار العالم العربي نشاطا منقطع النظير في حقل إبرام مشاريع التنمية والتعاون الفني والعلمي مع جهات ومؤسسات وجامعات وشركات مختلفة. لقد استهدفت المشاريع تحقيق ما يلي من الأهداف:

أ. تطوير قدرات العاملين،

ب. تناقل الخبرات بين المعنيين بالتعليم التقني والمهني،

ج. إيجاد فرص للتعاون العلمي والفني،

د. تعزيز آليات العمل الفاعلة والعمل على تصويب الأخطاء،

هـ. خلق حالة من التنافس العلمي والمهني الذي من شأنه ان يدفع العاملين إلى المزيد من الإنتاجية وتحسين النوعية.

وقد شهدت ساحة الأردن التقنية والمهنية (على سبيل المثال) المزيد من هذه الاتفاقيات. من أمثلتها، اتفاقيات متنوعة مع منظمات دولية مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الألمانية للتعاون الفني، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، الوكالة الكندية للتعاون الدولي

وغيرها. اما في لبنان فقد فاق عدد المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص 14 مشروعاً. وقد تميزت هذه المشاريع بتشكيل فرق مشتركة لتنفيذ المهمات. اما نظام التعليم المزدوج فقد مر على تطبيقه أكثر من 12 عاما في لبنان وفي بلدان عربية أخرى.

▪ معايير مقترحة للقيام بالمشاريع التعاونية

تتباين أشكال وصيغ التعاون والتنسيق بين الأنظمة التعليمية التقنية والمهنية العربية حسب حاجة المجتمع المحلي وكذلك حسب مقدار ودرجة النمو والتطور لذلك النظام. وشهدت أقطار عربية محددات أخرى في مسيرتها. ومن أمثلة وأشكال هذه المحددات:

أ. الارتباط السابق باتفاقيات تعاونية متنوعة،

ب. وجود رغبة مشتركة بين الطرفين،

ج. وجود حاجة للتطوير أو للتغيير،

د. وجود فرص لتقديم الخدمات أو لاكتساب المنافع،

هـ. وجود قدرات فاعلة ومؤثّرة لتقديم المشورة والدعم.

إنّ من جملة محددات مثل هذا النشاط التعاوني عدم التوازن في تنوع التخصصات المهنية والتقنية. فقد شخّصت بعض الدراسات في لبنان، على سبيل المثال، غلبة التخصصات الصناعية في التعليم التقني مما تتطلبه حاجة سوق العمل - بطبيعة الحال - وقد تميّزت هذه التجارب في لبنان بمشاركة جهات وجمعيات كبرى كنقابات المدارس المهنية والمعاهد المهنية الخاصة ومشاركة المجلس الوطني للخدمة الاجتماعية.

▪ التسهيلات والمستلزمات

ان المعاهد التقنية والمهنية لم تكن قد وضعت إمكانياتها في خدمة المجتمع مباشرة ألا متأخرا. وكما لمحنا إليه، فإنّ دور المعهد كان في الغالب محصوراً في تحقيق اكبر قدر من التعليم والتدريب للتلاميذ. فهو - كما عهدنا ذلك - هدفه الوحيد ومادته الوحيدة من دون ان يتم التفكير في ان المعهد مؤسسة اجتماعية موجودة في إطار اجتماعي متكامل لابد ان تتفاعل معه أخذاً وعطاءً.

فقد أخذت المملكة العربية السعودية مؤخراً مثلاً على عاتقها الالتزام بتقديم الخدمات للمجتمع وتقديم التعليم المستمر كأحد منافذ الخدمات الاجتماعية. ومع ان أول مدرسة مهنية أو «مدرسة الصنائع والفنون» كانت قد أنشأت في بيروت في العام 1904، الا ان التطور قد نال هذا النمط من التعليم منذ ذلك الحين. والآن كما في العام 2003 هناك ما يقارب 53 معهداً ومدرسة مهنية. والمهم في هذا المنظار ذكر ان هناك 13 مشروعا مشتركا مع التعليم التقني والمهني.

وفي العراق تميّز التعليم التقني بما سمي في حينه (وحتى العام 2003)، بالتعشيق مع سوق العمل. لقد كان «التعشيق» تجربة فريدة في الساحة العربية، إذ تعاقدت هيئة التعليم التقني مع الشركات المختلفة (من القطاع عام كانت والقطاع الخاص) ليس لمجرد التدريب لطلبتها فقط. بل للإنتاج ايضا. فحينما يجد المخططون للتعليم التقني في العراق ان منتوجاً معيناً تتطلبه إحدى مرافق الإنتاج ويمكن معاهدها ان تنتجه (كلياً أو جزئياً) فإنها تتعاقد مع تلك الجهة على وفق اتفاقيات نافذة للإنتاج.

ومن المفيد ذكره هنا ان المبالغ التي كانت تستلم من تلك الجهات المستفيدة كانت تستثمر في منافذ متعددة ومختلفة منها:

- اجور استهلاك الآلات والمكائن (فيشرع المعهد إلى تحديث وصيانة تلكم الأجهزة والمعدات بشكل دوري ومستمر).
- أجور بنسب معينة مدروسة للطلبة (وقد مثل ذلك دافعا كبيرا للطلبة كي يجهدوا انفسهم بالجانب التطبيقي العملي - الذي هو جوهر التعليم التقني والمهني).
- أعمار المعهد وتحسين خدماته (اذ كان ذلك مبنيا على ان بنية المعهد تكوين متكامل لابد ان تتكامل خدماته كي يستطيع ان يقدم خدماته بشكل مرضٍ).
- أجور إضافية للمدربين والمدرسين المساهمين بالتدريب والإنتاج.

وبينة فوائد مثل هذا النظام إنّه نظام يتدرب فيه الطلبة إلى ساعات متأخرة من النهار ويشعرون فيه بالإحساس بالإنتاج. كما إنّهم يتدربون على مهارات حقيقية لا ريب في انهم قد يواجهونها (كليا او جزئيا) بعد التخرج. وطبيعي ان تحكم هذا النظام آليات عمل تفصيلية تنظم العلاقات بين الجهة المستفيدة والجهة المصنعة. وتنظم توزيع العوائد، واهم من ذلك كله تنظيم عملية التقويم، اذ ان العملية لما تزل عملية تعليمية – تدريبية بشكل أساس.

▪ دور الجهات الاجتماعية

ومن غير المستبعد ان تجد بين التجارب الرائدة تلك أمثلة من التعاون تقدم فيه مؤسسات المجتمع نماذج لا تقل أهمية عما ذكر. فما ان يمد المعهد يده للتعاون مع المؤسسات الاجتماعية حتى تجد رد فعل فاعل وجوهري. فقد قدمت غرفة تجارة عمان، على سبيل المثال حوالى 100 دورة تدريبية في الفترة بين 1999 – 2004 بأجور رمزية. وقام احد المعامل المتقدمة المتخصصة في العراق بتوفير معداته المتطورة (كمكائن CNC) لتدريب مدربي موضوع الميكانيك وبشكل مجاني. وبعد المرور مرورا عاجلا على هذه المظاهر لنلقي نظرة غير بعيدة عن الواقع.

▪ نظرة متفحصة ناقدة للواقع

النقد مرآة لتشخيص المسار واتجاهاته ومدى مطابقته للاستراتيجيات والأهداف. والمتخوف من ظهور تلك الحقائق غالبا ما يتجنب ان يصدم بوقائع تظهر نقصا أو خللا في الإجراءات. والباحث عن التطوير والحريص على بلوغ الأهداف بشكل جدي، يبحث عن الرقابة الداخلية والخارجية مرحبا بالنقد، لا بل غالبا ما يصمم في خططه آليات محددة للرقابة والتقويم.

لذلك ليس من المستبعد ان نرى مؤتمرات وورش عمل تصمم لكي يتم من خلالها استمزاج وجهات نظر من جهات مختلفة عل فيها ما يصوب الخطى نحو تحقيق الأهداف المنشودة. فما هو دور الخبراء والمؤتمرين ان لم يظهروا للحضور أفكارهم ووجهات نظرهم بما تحقق، أو بما كان ينبغي ان يتحقق؟

ولو رصدنا البحوث والدراسات التي اهتمت بمثل هذه التوجهات التحليلية لرصدنا المؤشرات التالية التي ربما كتبت أو أشرت على أنظمة تعليمية محددة معينة بعينها، ولكنها في الوقت ذاته ربما تصح في الكثير من التجارب الأخرى في أنظمة التعليم التقني والمهني العربية مما يجدر معه دراستها.

1. **الاهتمام بالبيئة**: قلما نجد في أنظمة التعليم التقني والمهني العربي اهتماما واضحا بدراسات البيئة. واقل من ذلك - بما لا يستحق الذكر - وجود فروع أو أقسام متخصصة لدراسة البيئة، أو برامج تثقيفية للمجتمع عن ضرورة الاهتمام بالبيئة - المحلية والعالمية.

   نعم، قد نجد اهتماما بتخصصات المحاصيل الزراعية وتحسين التربة، وربما بمصادر المياه.. في المدارس والمعاهد الزراعية المنتشرة في الكثير من التعليم التقني والمهني في الدول العربية... الا ان تدريس البيئة بشكلها الجدي الذي تستحقه نادر إلى الحد الذي لا يذكر.

2. **الاهتمام بالمجتمع**: تشير كثير من التجارب لماماً إلى وجود روابط مع المجتمع. الا انها لا تتعدى نسبا محدودة من أساليب التعاون التي غالبا ما تكون في اتجاه واحد او من طرف واحد. ولربما نجد في البحرين، مثلا تشكيل فريق علمي كبير وطني لرصد احتياجات سوق العمل من العاملين لسنين قادمة، الا ان مثل هذه الدراسات النوعية الرصينة المهمة تفقد قيمتها وتضيع فيها ما رصد لها من جهد ومال ان لم يتبناها نظام التعليم التقني والمهني بخطط متوسطة وبعيدة الأمد.

3. **الأولويات المحلية**: عانى العالم العربي لعهود كثيرة من مشكلات على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ان أي بلد من البلدان العربية لديه من الأولويات ما يختلف عن أي بلد آخر، وان تشابه معها في طموحاته وآماله. ان الواقع المحلي للبلدان العرابية يفرض على قادتها ومخططيها أولويات محددة تحكم كل الخطط والإجراءات.

ولو استثنينا الوضع السياسي والقومي في فلسطين، والذي بطبيعته يفرض أولويات لا نقاش فيها، نقول حتى لو استثنينا، لأغراض النقاش، تلك الخصوصية لرأينا أولويات خاصة محددة تتعلق بفرص العمل والاقتصاد الفلسطيني بما يتبعه من توفير الأمن الغذائي مما تفرض نظاما خاصا للأولويات لامناص لمخططي التعليم التقني والمهني من اخذه بعين الاعتبار.

4. **الانغلاق على نظام الشهادات**: لو تدارسنا أنظمة التعليم عامة والتعليم التقني والمهني خاصة، لرأيناه يركز على الشهادة باعتبارها المحصلة النهائية المعروفة للتعليم. والاهم من ذلك انحصرت شهاداتنا بثلاث شهادات او أربعة هي: الدبلوم، والبكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه. ونعرف ان ذلك سيحدد التعليم بحدود مغلقة قاتلة. فان ترك الطالب الدراسة في السنة الثالثة من دراسة البكالوريوس، على سبيل المثال، سيفقد كل ما أنفقه من سنوات ولما حصل على «الشهادة»، تبعاً لذلك.

لا بد من ان نعرف أنّ العالم المتقدّم غادر هذه الحدود. فبإمكان الطالب ان يدخل دورة لمدة 6 أشهر تؤهله لعمل معين لا يتمكن منه أي شخص آخر. ان هذا العامل مشكلة متعددة الجوانب لا يتمكن للنظام التعليمي ان يحله لوحده. ذلك انه مرتبط بالنظام الوظيفي في البلد. والى ان تتوسع الشركات في توظيف خريجي التعليم التقني والمهني فان النظام لا بد من ان يبقى ليلبي متطلبات العمل «الوظيفي».

5. **التكامل بين نظامي التعليم العام والتقني والفني**: لقد تبين ان لبنان كان من أوائل البلدان التي دمجت الموضوعات الصحية في مناهج التعليم الرسمي العام. ومع ان ذلك الدمج كان في الغالب على مستوى المعلومات النظرية من دون التركيز على جوانب المهارات التطبيقية والسلوك الصحي السليم على صعيد محور الاتجاهات...، الا ان مثل هذا النهج مطلوب في كل أنظمتنا التعليمية التي تعاني مفاصلها من عزلة علمية في الكثير من التجارب.

الفصل الثالث

منطلقات وتصورات مستقبلية

كثرت التوصيات التي تتمخض منها المؤتمرات والندوات والدراسات المقدمة فيها. وقليل منها يأخذ طريقه للتطبيق. وأسباب ذلك كثيرة: منها ما يتعلق بطبيعة التوصيات التي تأتي في معظمها بشكلها النظري العام من دون آلية للتطبيق. والسبب الآخر كون تلك التوصيات تغفل الواقع وأولوياته وتأتي بمعزل عما يحدث غير آبهة بخصوصية النظام ومحدداته. والسبب المضاف الآخر يتعلق بجمود القيادات التعليمية التي تلتزم نظاماً محددا تقليدياً لا تريد بسهولة تغييره، او ربما لا تقدر على تغييره، بحكم النظام المركزي العام. هذا متعلق ايضا بما أوردنا من خصوصية النظام في كل بلداننا العربية التي يواجه أولويات واحتياجات خاصة بها.

واذ نذكر في هذه الورقة المتواضعة بعض أهم ما يتراءى لنا من توجهات وتصورات، فإنما لألفات الطرف، وليس لزيادة أعباء المسؤولين وهمومهم وتحميلهم مسؤولية التطبيق، مسؤولية قد لا يتمكنون من تحمّلها.

▪ في ما يتعلق بنظم التعليم والتدريب

وكما ان للنظام المركزي أسبابه القاهرة، وكذلك فان له ايجابياته الكثيرة. فقد ثبت للمخططين - وخاصة أولئك المهتمين بالتخطيط في ظروف انعدام البيانات والاستقرار - ان النظام المركزي يصلح للظروف الطارئة التي تتميز بتسارع المتغيرات بما يتطلب سرعة اتخاذ القرارات. ولكن مثل هذا النموذج من النظام يواجه خطورة كبيرة محتملة في الفردية المفرطة التي تنغلق على نفسها مما قد يوقعها في أخطاء جسيمة غير مرئية (لانغلاق النظام).

ان مركزية النظام – مع ما ذكر من احتمال وجود موجبات ومبررات – تؤدي في الغالب إلى جمود النظام وعدم مواكبته للانفتاح والمستجدات. ان الإغراق في مثل هذا النظام يضعف روح المبادرة والمبادرة لدى الأفراد العاملين، بل يجعلهم آلات منفذة لا رأي فاعل لديهم في التخطيط او ابتداع آليات جديدة مبتكرة للتنفيذ.

وكما ان لكل من بلداننا العربية خصوصياته وأولوياته – كما ذكر– فان لكل معهد أو مدرسة، أو حتى لكل فرع دراسي، خصوصياته وأولوياته. ولذلك فان إعطاء الدور للقادة التربويين ولرؤساء الأقسام في حرية التنفيذ وتوثيق عرى التواصل مع القرار من شانه ان يجعل النظام حيا وديناميكيا مواكبا للمستجدات. ان اللامركزية تسمح بمرونتها المعروفة بمواكبة التطور وتسهل استيعابه واحتواءه في النظام.

▪ في ما يتعلق بتوجهات اليونسكو - يونيفوك

لقد عبرت أدبيات شبكة يونيفوك عن رؤية حصيفة للتعليم والتدريب التقني والمهني جاءت جراء مساهمات خبراء الدول الأعضاء وتناقل الخبرات التنظيمية والمهنية بين الدول المهتمة بتطوير التعليم التقني والمهني باعتباره عصب التنمية الشاملة المستديمة. ومن تلك التوجهات ما عبرت عنه أدبيات المؤتمرات الأخيرة:

1. جعل التعليم والتدريب التقني والمهني مكونا رئيسا فاعلا في بنية التعليم مدى الحياة.
2. توجيه التعليم والتدريب التقني والمهني نحو تعميق مفهوم وإستراتيجية التنمية المستدامة.
3. الحرص على توفير فرص التعلم التقني والمهني للجميع. وهذا بطبيعة الحال يشمل، في ما يشمل، سكان المناطق المحرومة من التعليم، والفئات المهمشة، والريف، والحضر، والاناث، والذكور... بما يناسب التخصص والرغبة والحاجة.

ان أقطار العالم العربي سعت في هذا المضمار سعيا حثيثا. الا ان هذا السعي ينقصه الديمومة والاستمرار بشكل نظمي مدروس. وهذا لا يحل من دون وجود إستراتيجية واضحة لتبني مفاهيم التربية المستدامة ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف.

▪ في ما يتعلق بالدور الريادي لإشراك المجتمع كشريك في التعليم والتدريب

يمتلك المعهد ما لا يمتلكه القطاع الخاص من خبرات علمية متطورة لا بد من أنها تتسم بمواكبتها لمستجدات الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها من فعاليات إنتاجية سلعية او خدمية. فهو يمتلك الملاك المتعلم والتقنيات المتطورة. ولذلك، فهو ينبغي ان يحرص على هذين العاملين: استمرار وديمومة خبرات العاملين فيه وتحديث مختبراته ومناهجه. اذ من دون ذلك يفقد هذه المكانة التي ينبغي ان تؤهله ليكون مصدرا موثوقا للاستشارة والخبرة المعمقة.

ان الدور العام المطلوب من المعهد يكن في ان يتبنى إشاعة ثقافة الثقافة. فان ما يميز العمل العلمي الفني انه يستند على حقائق مثبتة علميا فاعلة في حقل العمل ان تم تبنيها بشكلها الصحيح. وهذا لا يتم الا من خلال سياسة واضحة تنشر في المجتمع المحلي ثقافة الرجوع إلى العلم من دون الارتجال، والرجوع إلى العلم من دون تجريب الخطأ والصواب الذي تضيع فيه الجهود، والرجوع إلى العلم من دون الرأي الشخصي الانفعالي. إنّ نشر مثل هذه الثقافة «ثقافة الثقافة» رسالة قيمة لا بد من ان يقوم بها أي معهد علمي او مؤسسة علمية وبالأخص المعهد التقني والمهني كونه أكثر هذه المؤسسات التصاقا بالمجتمع.

▪ في ما يتعلق بمشاريع التوأمة مع القطاعين العام والخاص

تتضح من خلال تجارب أنظمة التعليم التقني والمهني في الدول العربية الساعية إلى توثيق الارتباط بالجهات الإنتاجية جملة من الصعوبات التي قد يكون من المفيد في هذا الموقع تشخيصها تمهيدا للتعرف بوضوح عليها. أثبتت التجارب العربية وجود العقبات والمطبات التالي تلميح مختصر لها.

صعوبات خارجية	صعوبات داخلية
جمود النظام الإداري والفلسفي	ضعف مهارات التواصل والتفاهم
عدم قبول المجتمع لتغير الدور التعليمي للمعهد	عدم معرفة المصالح المشتركة
عدم وجود منافذ وبدائل للتشاركية	ضعف مهارات التفاوض
ضعف مستوى الواقع الصناعي وعدم تكافئه	ظروف الطلبة ومحدداتها
	ضعف كفاءة الملاك التدريبي
	عدم إيمان الكادر العامل
	عدم وجود سياسات واضحة

ويبدو واضحا من هذه الصعوبات أنّه على المعهد مسؤوليات عديدة من المعالجة. كيف لا وهو يمتلك حرية العمل والآليات المبنية على الأسس العلمية. ان بناء ثقة متبادلة مع قطاعات المجتمع، على الصعد الإدارية والعلمية والنظامية، متطلب أساس لبناء علاقة تشاركية مستديمة.

▪ في ما يتعلق بالأولويات الإستراتيجية

1. اختيار المعلومات والمفردات اختيارا وتطويرا، وليس خزنها خزنا.
2. التفكير في التنفيذ والآليات الواقعية قبل تثبيت مفردات المنهج.
3. اعتبار التعليم مشروع عمل مستمر النتائج واستثمار مجد لابد من متابعة إنتاجيته.
4. التخطيط الميداني المبني على بيانات ورؤية ثاقبة لمتغيرات المستقبل متطلب أساس.
5. الاهتمام بالموارد البشرية باعتبارها رأس مال غير ممكن تعويضه.
6. اعتبار الطالب محور العمل التعليمي ومادته وهدفه واعتباره استثمارا حقيقيا حتى وان تخرج وأنهى دراسته.
7. الاهتمام بقضايا المجتمع واحتياجاته الاجتماعية والبيئية الآنية والمستقبلية وتبني قضاياه في المناهج الدراسية ودمجها بآليات عمل المعهد وبرامجه.

القسم الثاني

دور التعليم والتدريب التقني والمهني في التنمية المستدامة

في دول المغرب العربي - البعد الاقتصادي

د. الجيلاني اللملومي - تونس

الفصل الأول

المفهوم والإطار الفكري

▪ مفهوم التنمية المستدامة

يُقصد بالتنمية المستدامة التنمية الشاملة والدائمة التي تلبّي احتياجات الإنسان اليوم وغداً، أي توفير الخيرات للمجتمعات بصفة كافية ومستمرة من دون أن تحرم الأجيال اللاحقة من حقها في توافر الخيرات، معنى ذلك أن حبل الإنتاج لا يجب أن ينقطع على مدى الحياة جيلا بعد جيل، وهذا يقتضي نموّا اقتصاديا كافيا ودائما يكون نتاجه حقًّا لكل الفئات الاجتماعية ومن دون أن يقضي على الثروات الطبيعية أو يستنفدها أو يمسّ بسلامة المحيط البيئي.

وبعبارة أخرى التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقّق توازنا بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب البيئي حيث يجب أن يتحقّق النمو في كل جانب من هذه الجوانب الثلاثة من دون المساس بالجانبين الآخرين أي من دون أن يكون نموّ جانب منها على حساب أحد الجانبين الآخرين أو على حسابهما معا.

فالتنمية الاقتصادية ضرورية لمعاش الإنسان بما توفّره من منتوج فلاحي وصناعي وسياحي وتجاري وخدماتي وهذا المنتوج يشترط فيه الوفرة حتى يلبّي الاحتياجات المتزايدة لسكان العالم، ويشترط فيه انخفاض الكلفة حتى يكون في متناول المستهلك فيقبل عليه، كما يشترط فيه الجودة حتى ينعم المستهلك بمتعة الاستهلاك.على أن هذه التنمية الاقتصادية لابدّ لها من مراعاة جانبين هامّين هما كما ذكرنا سابقا البعد الاجتماعي والبعد البيئي.

▪ الظواهر السلبية التي تواجه العالم و معوّقات التنمية المستدامة

من أهمّ الظّواهر السّلبيّة الّتي يشهدها العالم والتي تعيق تحقيق التّنمية المستدامة نذكر:

- الانخرام البيئي الناجم عن التلوّث بجميع مظاهره ممّا ترك مخلّفات يصعب علاجها كالثقب الذي حدث بطبقة الأوزون، وارتفاع درجة حرارة الأرض (الانحباس الحراري)، وانقراض عدد لا يستهان به من الكائنات الحيّة التي لها دورها في التوازن البيئي الطبيعي السليم.
- ارتفاع البطالة بشكل لافت للنّظر وبخاصة في البلدان النّامية حيث لم تعد البطالة مقصورة على الأمّيّين وذوي المستويات الدّراسية الابتدائية بل تجاوزتهم إلى خريجي التعليم الثانوي بل وحملة الشهادات الجامعية العليا الذين يزداد عدد المنخرطين منهم في البطالة سنة بعد سنة، وهذا من شأنه أن يبعث في أنفسهم شعورا بالإحباط يدفع بهم إلى سلوك انحرافي أو عدواني علاوة على شعورهم بالقلق والاضطراب وعدم الاستقرار والتشاؤم.
- ازدياد الفقر والأميّة وبخاصة في البلدان التي هي فقيرة أصلا، وإذا ما اجتمع الفقر والأمية في مجتمع ما فإنّ سلوك الانحراف والإجرام يصبح السلوك العادي واليومي لغياب القيم الأخلاقية والإنسانية بسبب اجتماع الجهل والحرمان.
- التوزيع غير العادل للثروات بسبب النظام الاقتصادي العالمي الجائر الذي زاد الأغنياء غنى والفقراء فقرا فاتسعت الفجوة بين الدول المصنّعة والدّول الفقيرة وبين هذه وتلك ظلّت الدّول النامية تلهث جاهدة للالتحاق بالدول المتقدمة ومسايرتها لكنّها لم تستطع تحقيق أبسط المستلزمات الحيوية الأساسية كالاكتفاء الذاتي في مجالَيْ الغذاء والصّحّة، وذلك بسبب تفاقم البطالة بين شبابها بمن فيهم حملة الشهادات الجامعية العليا، وارتفاع نسبة الأمية بين مواطنيها وبخاصة

لدى المرأة وسكان الريف، وممّا زاد الطين بلّة والأمر سوءا تدهور اقتصادها بسبب النظام الاقتصادي الجديد الذي فرضته العولمة مما تسبب في انهيار مؤسساتها الاقتصادية الصغرى، وبخاصة المؤسسات الاقتصادية التقليدية التي كانت تحقق لأصحابها الكفاف سواء في مجال الصناعة أو الفلاحة أو التجارة أو الخدمات. وينضاف إلى ذلك الفجوة الرقمية التي باعدت بين الشعوب غنيهّا وفقيرها والحال أن من أهداف الثّورة الرقمية التواصل والتقّريب لا المباعدة والتفريق.

كل هذه العوامل مجتمعة أدتّ إلى زيادة في جشع الأغنياء وحرمان الفقراء وتهميش من كان بينهما، ممّا أفرز بالنتيجة ظواهر سلبية خطرة ما فتئت تتفاقم يوما بعد يوم كالعنف بمختلف مظاهره، وعدم الشعور بالأمن، وهو ما جعل همّ الإنسان اليوم الكسب بأيّة طريقة كانت ولا يهمّ إن كان ذلك الكسب على حساب الطبيعة أو على حساب البشر أو على حساب القيم والمبادئ الإنسانية، فالغاية تبرر الوسيلة. وإذا ما استمرت الحال على ما ذكرنا، فإنّ مستقبل هذا الكوكب سيكون الخراب، ومصير البشرية سيكون الهلاك لذلك فلا مناص من أن يُراجَعَ النظام الاقتصادي العالمي مراجعة جذريّة تأخذ في الاعتبار كل هذه الأمور، وتنشئ نظاما بديلا قوامه الموازنة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فلا تنمية مستدامة دون هذه الموازنة.

▪ دور التنمية الاقتصادية في التنمية المستدامة

ان التنمية الاقتصادية ضرورية لمعاش الإنسان بما توفّره من منتوج فلاحي وصناعي وسياحي وتجاري وخدماتي وهذا المنتوج يشترط فيه الوفرة حتى يلبّي الاحتياجات المتزايدة لسكان العالم، ويشترط فيه انخفاض الكلفة حتى يكون في متناول المستهلك فيقبل عليه، كما يشترط فيه الجودة حتى ينعم المستهلك بمتعة الاستهلاك. على أن هذه التنمية الاقتصادية لا بدّ لها من مراعاة جانبين هامّين هما كما ذكرنا سابقا البعد الاجتماعي والبعد البيئي.

إذَا كان من حقّ التنمية الاقتصادية تحقيق الربح وزيادة الثروات فإنه عليها أن تراعي البعد الاجتماعي، ذلك أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وأوّل ما يجب مراعاته ضمان حق المواطن في العمل والارتقاء فيه، وما يستتبع ذلك من ضرورة تحسين أدائه عن طريق التكوين المستمر وإعادة التأهيل، كما إنه من الضروري الإحاطة بالعمال والموظفين من الناحية الصحية وحمايتهم من الأخطار المهنية، وتمكنيهم من المشاركة الفاعلة في أخذ القرار بشأن تطوير المؤسسة المهنية التي ينتمون إليها، ومراعاة حقوقهم المهنية والاجتماعية من حيث تحسين ظروف العمل وتمكينهم من فرص التثقيف والترفيه والإحاطة بأسرهم عن طريق النوادي والجمعيات والوداديات. كما لا يجوز إقصاء أي إنسان من حقه في العمل وما يستتبعه من فوائد اجتماعية أخرى أو تهميشه مهما كان جنسه أو عرقه أو دينه أو معتقداته الفكرية، وبهذا المعنى تصبح التنمية الاقتصادية مقوّما من مقومات كرامة الإنسان وحريته وعاملا أساسيا في إرساء السلم والأمن الاجتماعيين.

كما إن التنمية الاقتصادية إذا ما أريد لها التقدم والدوّام فلا بدّ أن تراعي الجانب البيئي أيضا، وهذا يترتب عنه استبدال الصناعات الملوّثة، وإعادة تصنيع النفايات، وعدم الإجحاف بالثروات الطبيعية، واستخدام الطاقة البديلة المتجددة وغير الملوثة للمحيط، حتى لا تنجرّ عن ذلك عواقب وخيمة كالإضرار بصحة الإنسان الذي هو وسيلة التنمية وغايتها، ونفاد الموارد الطبيعية النباتية والمائية والحيوانية التي هي ذخيرة هذا الجيل والأجيال القادمة، ونظافة المحيط وجماليته لما لذلك من آثار صحية بدنية ونفسية. وباختصار يجب أن تضمن التنمية الاقتصادية جودة الحياة على كوكب الأرض والمحافظة عليها على الدوام.

الفصل الثاني

واقع التعليم والتدريب التقني والمهني
في دول المغرب العربي

يشهد اقتصاد بلدان المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) مرحلة انتقال وتحوّل نحو الانفتاح على السوق العالمية. وقد انجرّ عن هذا تطور القطاع الخاص، حيث تحتّم على الشركات الاحتكاك بالمنافسة الخارجية ومجابهتها، وفي المقابل تحتّم تغيير وتقليص دور الدولة في هذا المجال. والإشكالية المطروحة هنا لا تقتصر على كيفية الاندماج في السوق العالمية دون المساس بمصالح المجتمع فحسب، بل وأيضا طريقة توظيف الانفتاح لصالح المجموعة الوطنية عامة. ومن هنا استوجب إعطاء التعليم والتكوين الأهمية الكبرى، وتحتّم بالتالي التفكير في تغيير أساليب التكوين المهني، ويكون بالطبع الإطار المكوّن ذا دور محوري في إنجاح هذا التغيير. لذا، وجب الاهتمام بإطارات التكوين وتأهيل كفاءاتهم حتى تتمكّن من القيام بدورها في مواكبة التحوّل ومنح الطلبة والعمال التكوين المناسب لمسايرة التطور المستديم.

ويعتبر تكوين المكونين على المستوى الدولي شيئاً أساسياً ذا أهمية فائقة. وقد صدر هذا خاصة عن المؤتمر الدولي الذي نظّمته اليونسكو من سيول سنة 1999، والندوة التي انعقدت بتورين، إيطاليا (Turin, Italy) سنة 2000 بإشراف البنك الدولي والصندوق الأوربي للتكوين، وفي الوثائق الصادرة عن هاتين الندوتين تأكيد على نقطتين هامتين هما إدماج التدريب في المؤسسة خلال التكوين والتكوين المستمر للمكوّنين.

جدول رقم 1

معطيات أساسية حول بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب)

البلد	المساحة كم^2	عدد السكان (بالمليون نسمة)	نسبة النمو الديمغرافي سنويا	نسبة النمو الاقتصادي	نسبة الأمية
تونس	162155	9,91	٪1,21	٪6	٪22,9
الجزائر	2380000	32,8	٪1,28	٪5,2	٪35
المغرب	450000	29,6	٪1,7	٪5,5	٪48

▪ التجربة التونسية

تمثل سنة 1993 بالنسبة إلى المسؤولين التونسيين، كما في نظر العديد من الخبراء الأجانب، نقطة تحوّل هامة في مجال سياسة التكوين المهني والتعليم التقني. ففي نطاق سياسة التغيير الشامل وإصلاح المؤسسات الاقتصادية التونسية وتأهيلها ومواجهة مشكلة البطالة كان لا بدّ من الاهتمام بهذا القطاع الشبابي وتحويله من عائق إلى رافد من روافد التنمية المستدامة.

إنّ هذا الاختيار الاستراتيجي يستجيب في الواقع إلى معطيات موضوعية ملزمة أوّلها يتعلق بالتحوّلات التي أفرزتها العولمة الاقتصادية المدفوعة بثورة المعارف والمعلومات والاتصال وما تولّد عن ذلك من فتح الأسواق العالمية بعضها على بعض واشتداد المنافسة في ساحة التجارة الدولية. وثانيها يشمل التحولات الهامة التي عرفها المجتمع التونسي في تركيبته: فعن مجموع سكّاني يقدر تقريبا بعشر ملايين نسمة يبلغ العدد الإجمالي لليد العاملة 3 ملايين (2,1 مليون ذكورا و0,8 مليون من الإناث) مع بلوغ الوافدين على سوق العمل 80000 كل سنة ثلثهما من حاملي الشهادات المتوسطة والعليا.

نشأة التكوين المهني والتعليم التقني وتطور أساليبه

قبل الاستقلال: باستثناء التكوين الحرفي في مجالات الفلاحة والصناعات الحرفية لم يكن هناك لا تكوين مهني ولا تعليم تقني بالمعنى الحقيقي للكلمة. في

العشريتين ما بين 1956 و1976 ظهر ما يسمّى بالتعليم المهني. فإلى جانب تعليم ثانوي طويل يدوم ست سنوات ويفضي إلى البكالوريا كان يوجد تعليم مهني قصير يدوم ثلاث سنوات يتلقى فيه الدارس تكوينا في أحدى المهن مثل الحدادة والنجارة والبناء.

تطوّر هذا التعليم في العشرية ما بين 1976 و1986 ليشمل عدداً من الاختصاصات مثل البناء، والكهرباء، والمحاسبة، والتصرف، والآلية، وليصبح شعبة من الشعب المفضية لامتحان البكالوريا. والملاحظ أن هذا التكوين كان يرمي في الأساس إلى امتصاص العدد الكبير والمتزايد من المنقطعين عن التعليم مبكرا وليس الإسهام مباشرة في التنمية المستدامة للاقتصاد.

بعد أن كان التعليم التقني والتكوين المهني مهمشين بل تعليما من درجة دنيا في نظر العموم يلجا إليه من زلت به القدم في الدراسة، أصبح بداية من سنة 1993 جزءا من منظومة تربوية شاملة ومتكاملة تشارك فيها العديد من الأطراف (وزارة التعليم والتكوين، وزارة التكوين والتشغيل، وزارة الفلاحة، وزارة الصناعة، وزارة التعليم العالي، وكتابة الدولة للبحث العلمي...) وتعمل بصفة تكاملية بهدف تمكين الشباب المقبل على سوق الشغل من تكوين فني ومهني متين والارتقاء بمستوى التكوين حتى يستجيب لاحتياجات السوق الداخلية، من جهة والارتقاء بالمستوى التنافسي للمؤسسات الصغرى والوسطى ذات الأهمية المتزايدة على المستوى العالمي من جهة أخرى. وبصورة موجزة يمكن تنزيل منظومة التكوين المهني والتعليم التقني في المنظومة التربوية التونسية كالآتي:

- **المرحلة الاولى:** مرحلة التكوين الأساسي وتدوم تسع سنوات بالمدارس الابتدائية والثلاث الموالية بالمعاهد الإعدادية. من شأن هذا التعليم الإجباري أن يحافظ على الشباب في المؤسسات التعليمية للحصول على أكبر زاد معرفي وتحصيل أكبر قدر من المعارف العلمية وتقنيات الاتصال مثل استعمال الحاسوب والمعلوماتيّة.
- **المرحلة الثانية:** تتضمّن تعليما ثانوياً يدوم أربع سنوات تختم باجتياز امتحان البكالوريا وإلى جانب الشعب التقليدية آداب وعلوم تجريبية

ورياضيات واقتصاد وتصرّف توجد شعب تقنية يتلقى فيها الدارس تكوينا نظريا وتطبيقيا يضاهي في مضمونه ما يدرّس في المعاهد الثانوية بفرنسا.

- **المرحلة الثالثة:** يواصل المتحصلون على شهادة البكالوريا دراستهم العالية في كل الشعب المتاحة. وقد وقع التركيز في العشرية الأخيرة على التعليم التقني والصناعي القصير (سنتين أو ثلاث) والمتوسط وكذلك الطويل بحثا عن الجودة كما في المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية والمدارس العليا للعلوم والتقنيات ومدارس المهندسين.

أنظمة التكوين المهني وآلياته

إن التكوين المهني جزء لا يتجزأ من المنظومة التربوية يتكامل مع التعليم العام وهو خيار يجد فيه الشاب المجال الفسيح لاكتساب المهارات والعبور إلى عالم الإنتاج والاندماج في سوق العمل.

ويحظى التكوين المهني بإطار قانوني خاص به ينظم سيره وتدخلاته وفق معايير مضبوطة ومقاييس محددة، وذلك بمساهمة العديد من الوزارات والمنظمات الوطنية والاجتماعية (وزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتكوين، وزارة الفلاحة، وزارة الصحة، وزارة الدفاع، الديوان التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، الديوان التونسي للسياحة، الاتحاد العام التونسي للعمل، الاتحاد الوطني للمرأة التونسية).

جدول رقم 2

تطور طاقة استيعاب أهمّ المتداخلين في منظومة التكوين

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الوكالة التونسية للتكوين المهني	٪70	٪70	٪67	٪66	٪67	٪70
الديوان التونسي للسياحة	٪5	5٪	٪4	٪5	٪7	٪4
وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي	٪7	٪7	٪4	٪4	٪4	٪5
القطاع الخاص	٪18	٪18	٪25	٪25	٪22	٪21

ولقد حددت المستويات الدراسية التي تخوّل الدخول إلى مراكز التكوين ثم التخرّج منها بشهادات معترف بها في سوق العمل، وهذه الشهادات هي ثلاث:

- شهادة الكفاءة المهنية (CAP)؛
- مؤهل التقني المهني (BTP)؛
- مؤهل التقني السامي (BTS)

يعتمد نظام التكوين المهني على نمطين تكوينيين هما التكوين بالتداول والتدريب المهني، وعلى برامج تكوينية توضع بمشاركة المهنيين وذلك في الاختصاصات وفي المستويات المطلوبة. وتأخذ عملية إعداد هذه البرامج في الاعتبار المواصفات المستوجب اعتمادها في إطار الاختصاص وفق منهجية المقاربة بالكفايات. ويرتبط نظام التكوين المهني بعلاقة تكامل مع النظام التربوي، ولعل من أبرز أوجه هذا التكامل أن النظامين يلتقيان بالتوازي في مرحلة ما بعد المدرسة الأساسية بحيث أن التلميذ الذي أنهى الدراسة سيختار إمّا مواصلة التعليم الثانوي أو التوجه نحو التكوين المهني. ومن أوجه التكامل أيضا أنه بوسع خريجي التكوين المهني المحرزين على شهاداتهم بتفوق وحسب شروط مضبوطة العبور إلى المعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي. هذا ما يفسر الجهود المبذولة من أجل تنظيم التكوين المهني وتعصيره وتجذيره في محيطه الاقتصادي ليصبح مستقطبا للشباب من بين المستكملين للمدرسة الأساسية بالنسبة إلى المستوى الأول (شهادة الكفاءة المهنية)، والناجحين في المرحلة الأولى من التعليم

الثانوي بالنسبة إلى المستوى الثاني (مؤهل التقني المهني)، والحاصلين على البكالوريا بالنسبة إلى المستوى الثالث (مؤهل التقني السامي).

لقد تطوّر التكوين المهني في اتجاه الرفع من مستواه وربطه بسوق العمل وبالمؤسسات الصناعية ومتطلبات التغيرات الحاصلة في مجال القطاعات الواعدة مثل الإعلامية، والاتصالات ويحتوي نظام التكوين المهني على 130 مركزا عموميا موزعين على كامل تراب الجمهورية، و11 وكالة تكوين فلاحي، و8 وكالات في الميدان السياحي. ويساعد التكوين الذي يقدم للشبان الدارسين على امتلاك خبرات وكفاءات مختلفة في أكثر من 259 اختصاصاً وفي العديد من القطاعات، إذ إن من الأهداف الأساسية التي ترمي إليها سياسة التكوين هو التخفيض من نسبة العاملين غير المؤهلين من 64٪ من جملة كافة العاملين سنة 1994 إلى 47٪ سنة 2011، علما بأن معدل النسبة في البلدان الأوروبية يقارب 20٪ (جدول عدد 3).

جدول رقم 3

تطور مستويات التكوين بتونس مقارنة مع أوروبا

	1994	2001		2006	2011
		تونس	أوروبا		
إطار مستوى عالي	٪7	٪10	٪20	٪15	٪20
كفاءات متوسطة	٪29	٪30	٪6	٪31	٪33
يد عاملة غير مؤهلة	٪64	٪60	٪20	٪54	٪47

وأهم ما يلاحظ في هذا التكوين:

- توجّهه إلى ربط الصلة بالمؤسسات الاقتصادية من جهة لمعرفة احتياجاتها الفعلية وأقطاب التنمية الجهوية المرتبطة بالجامعات من جهة أخرى لربط الصلة بين البحث والقطاع الصناعي والعمل.
- توجّهه إلى الخوصصة وذلك بحثّ المؤسسات الخاصة على تحديد ملامح الإطارات التي ترغب في انتدابها والإسهام مباشرة في تكوينها وتدريبها.

- تكوين الشبان تكوينا مهنيا متكاملا يمكنّهم من بعث مؤسساتهم الخاصة ومساعدتهم على ذلك، فالخطة المعتمدة منذ 1993 والمتمثلة في إعادة هيكلة قطاع التكوين المهني والعمل تهدف أساسا إلى دعم تدخلات هذا القطاع بما يكفل تنشيط سوق العمل ودفع كل مكوناته لمسايرة عملية الإصلاح الشامل الذي تشهده البلاد. يرتكز هذا التنشيط على النهوض بالمؤسسات الصغرى والوسطى وبالعمل المستقل انطلاقا من منظومة التكوين المهني، حيث تمّ تخصيص مراكز قطاعيه لإعداد المتربصين للعمل المستقل، ودعم تأهيل الباحثين وتطوير عمليات المتابعة والإحاطة باستعمال شتّى طرق التدخل وبتكثيف التعاون مع بقية المتدخلين في قطاع المؤسسات الصغرى والوسطى حيث وقع بعث عدّة محاضن مؤسسات للإحاطة بالباعثين الشبّان.
- وضع منظومة من البنوك والصناديق وآليات الاقتراض لتسهيل عملية التمويل بشروط ميسرة وحتى من دون ضمانات مثل بنك التضامن والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى وصندوق 21-21.

آليات تمويل التكوين والتعليم المهني والتقني في تونس:

بعد أن كانت الدولة تتحمل تكاليف التكوين المهني بمفردها، تم تشجيع القطاع الخاص ليساهم بدوره فيه. وقد اتخذت العديد من القرارات في هذا الشأن:

- تحمّل الدولة 50٪ من تكلفة التكوين الأوّلي؛
- طرح الأداء على التكوين المهني؛
- تحمّل الدولة 25٪ من تكلفة التكوين المستمر في إطار التشجيع على التحكم في التكنولوجيا إلى حدود 250 ألف ديناراً. ولقد استفادت الحكومة التونسية من عدّة تمويلات أجنبية في نطاق التعاون الدولي (الاتحاد الأوربي: 45 مليون يورو - الوكالة الفرنسية للتنمية: 72 مليون يورو).

عناصر الخطة الإصلاحية للرفع من مردودية طاقة التكوين المتوافرة:

تدعيم التكوين المهني الأساسي:

- بلوغ طاقة استقبال سنوي بـ 67000 مترشِح؛
- جعل التكوين بالمؤسسة النمط السائد في التكوين المهني في نطاق دعم الشراكة مع المؤسسات؛
- تعميم التكوين بالتداول؛
- انجاز الخطة الوطنية للنهوض بالتدريب المهني المقيس؛
- دعم مساهمة المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين في هذا المجال؛
- تعميم المقاربة بالكفاءات؛
- ضمان قابلية التشغيل (لا بدّ من التظافر بين التكوين مع المؤسسة والمقاربة بالكفاءات بما يضمن مطابقة المؤهلات المهنية المكتسبة بمقتضيات الإنتاج وبالتالي الإدماج الكلي والمباشر للمتكون)؛
- رفع نسبة حاملي شهادات التكوين المهني في هيكلة المهارات الوسيطة؛
- تركيز نظام الجودة في جهاز التكوين المهني؛
- إدراج نظام لمتابعة الأهداف ومراقبة انجازها؛
- الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للرفع من مردودية جهاز التكوين الأساسي وإدخال التكوين عن بعد؛
- التوسع في إدراج كفاءات المبادرة وتثبيتها صلب برامج مراكز التكوين؛
- التوأمة مع مؤسسات مماثلة في دول أخرى قصد توفير نمط تكوين وشهادات معترف بها دوليا؛
- اعتماد نمط جديد للتصرف في مراكز التكوين يتماشى ومقتضيات نظام الجودة؛
- مساندة القطاع الخاص لانجاز الأهداف المرتقبة؛

- حث المؤسسات الخاصة على الانخراط في برنامج تأهيل القطاع؛
- وضع خبرة الجهاز في مجال الهندسة البيداغوجية على ذمة القطاع الخاص؛
- وضع آليات للدعم المالي لطالبي التكوين في المؤسسات الخاصة؛
- تدعيم التكوين المستمر؛
- مواصلة ملائمة الأطر التشريعية والتنظيمية لجهاز التكوين.

▪ التجربة الجزائرية

يواجه التكوين المهني في الجزائر تحديات عديدة نتيجة لعوامل مختلفة يمكن حصرها في ما يلي:

- الوضعية الاقتصادية التي تفرض الاهتمام بالشباب ومقاومة البطالة، حيث أن 70٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و19 سنة و50٪ ممن هم بين 20 و24 سنة عاطلون عن العمل. ولمواكبة تطور الاقتصاد العالمي نتيجة العولمة وجب إعداد الشّباب المدرسي لاكتساب كفاءات خصوصية وتأهيل العمّال لتحسين مردوديتهم. في ظل هذه المعطيات، يكون مهمة التكوين المهني في تحقيق النجاحات والنهوض بالاقتصاد صعبة ومعقدة.
- النظام التربوي الذي يتطلب بذل مجهودات خاصة واستثمارات ضخمة لتمكين الشباب الذي يمثل نسبة كبيرة من السكان من اكتساب مستوى تعليمي وتكويني يؤهلهم لمواكبة الانفتاح على العالم الأوربي والخارجي. لذا قامت الدولة بتخصيص ربع ميزانيتها لفائدة قطاع التعليم والتكوين ولكن رغم ذلك يبقى هذا المجهود غير كاف نظرا لتأثير النمو الديمغرافي الذي بلغ نسبة 2٪ في الوقت الحالي.
- نظرة المجتمع إلى التكوين المهني على أنه قطاع دون مستوى قطاع التعليم الأكاديمي والجامعي ولا يمكّن من نيل شهادات عليا، بالرغم من إحداث شهادات باكالوريا مهنية سنة 2002.

أنظمة التكوين وآليّاته:

يصعب التمييز في الجزائر بين أنواع التكوين المهني من تعليم مهني وتكوين مهني أوّلي وتكوين مهني مستمر وتكوين إدماج. فقد أصبح هذا التصنيف نادر الاستعمال وتمّ تعويضه بتصنيف آخر يرتبط بالجهاز الذي ترجع إليه أنواع التكوين بالنظر. فنجد على سبيل المثال:

- نمطا أوّل من التكوين يقيم فيه المتدرب على عين المكان وتموّله الدولة؛
- نمطا ثانيا من التكوين المهني تؤمنه المؤسسات؛
- نمطا ثالثا من التكوين يقوم على إعادة تأهيل المتدرّب في اختصاص غير اختصاصه الأصلي، يتمّ إنجازه بالتعاون بين هياكل خاصة وأخرى عمومية بتمويلات من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- نمطا رابعا من التكوين المهني تؤمنه مؤسسات خاصة تعتمد كليا على التمويل المتأتي من الحرفاء.

وهذا التصنيف يتوافق مع منطق التصّرف المالي والمؤسساتي وهو ذو أهمية قصوى في فهم طريقة تشغيل جهاز التكوين المهني في الجزائر بالنسبة إلى التكوين العمومي مع الإقامة، فهو يضمّ التكوين الأولي المتوافر في المؤسسات التالية:

- مراكز التكوين المهني والتدريب وعددها 523 مركزا، من مهامّها توفير التكوين لأربع مستويات هي: عامل مختص، عامل كفاءة، عامل ذو كفاءة عالية وتقني. كما توجد 203 فروع تابعة لهذه المراكز في مناطق ريفية وذلك لغاية توفير التكوين لجميع الفئات في مختلف المناطق. وتناهز طاقة استيعاب هذه المراكز تناهز 145000 مع إضافة 23000 مقعدٍ في المؤسسات التابعة لها.

بالرّغم من أنّ هذه المؤسسات متوافرة في كامل الجهات، وبالرّغم من أهدافها المرسومة والواضحة، يبقى مردودها دون المطلوب وذلك بسبب إشكالتين هامتين: أولاهما عزلتها عن المحيط الاقتصادي، وثانيتهما محدودية بيداغوجيا التكوين: فالمرسوم عدد 67-93 ينصّ على أن يضمّ التكوين في هذه المراكز دروسا نظرية

وتطبيقية (أشغال تطبيقية وتربص تطبيقي في محيط مهني) بينما الواقع يظهر غير ذلك، إذ إن أغلبية التكوين يقع داخل ورشات مجهّزة بمعدّات متطابقة مع الاختصاصات التي يتم تدريسها بمعزل عن واقع المؤسسات الصناعية.

- المعاهد الأخرى وتعمل بنظام الإقامة وتنقسم إلى قسمين كبيرين:

- **المعاهد القومية المختصة في التكوين المهني**: ويوجد منها 71 معهدا و22 مؤسسة تابعة لها. طاقة استعابها البيداغوجية 28000 مقعدٍ للتكوين بالإضافة إلى 2800 مقعدٍ في المؤسسات التابعة لها. ترمي هذه المعاهد إلى احتواء الشباب المنقطع عن التعليم الثانوي وتكوينهم حتى يتحصّلوا على مستوى تقني وتقني سامي. تواجه هذه المعاهد المشاكل نفسها التي تعترض مراكز التكوين المهني والتدريب.

- **معاهد التكوين المهني**: توجد 6 معاهد مهّمتها تكوين مكوني القطاع وتساهم، بالتعاون مع المعهد الوطني للتكوين المهني، في إعداد برامج التعليم وتحيينها وتوزيعها.

إضافة إلى مؤسسات التكوين هذه، توجد معاهد مختصة أخرى لا تقوم بالتكوين بل تقوم بمهام الدراسات، والهندسة والدعم، مثل المعهد الوطني للتكوين المهني وهو مكلّف بالهندسة البيداغوجية، والمعهد الوطني لتطوير وترقية التكوين المستمر وهو مكلّف بإعداد المحتويات والوسائل البيداغوجية، والمركز الوطني للتعليم المهني عن بعد ومهمّته توفير الدروس بالمراسلة التي أصبحت تسمى الدروس عن بعد، والمؤسسة القومية لتجهيزات التكوين المهني وهي تقوم باقتناء التجهيزات وصيانتها، ومركز الدراسات والبحث عن المهن والكفاءات وهو مكلّف بدراسة العلاقة بين التكوين والتشغيل، والصندوق الوطني لتنمية والتكوين المستمر وهو يقوم بجمع الضرائب المتأتية من الشركات ثم إعادة توزيعها.

أما بالنسبة للنماذج الأخرى للتكوين العمومي، فهي تتم في مؤسسات لا يقيم فيها الدراس وتكون بطرق بيداغوجية مختلفة عن النمط الأول من التكوين. فنجد مثلا:

- **التكوين بالتدرّب**: يضمّ الاختصاصات الموجودة في مراكز التكوين المهني والتدريب والمعاهد الوطنية المختصّة في التكوين المهني، ويمكّن الشبان المترواحة أعمارهم بين 15 و25 سنة من تلقّي دروس تمنحهم كفاءة مهنية أوّلية معترفا بها تؤهلهم للقيام بحرف في ميادين مختلفة أغلبها من الصناعات الحرفيّة ويتقاضون أجراً.

يتعرّض هذا النّمط إلى بعض الصّعوبات لجهة إدماج المتكوّنين في المؤسّسات لذلك، نجد أنّه بالرّغم من تلقّي أغلبهم تكوينا في ميدان الصّناعات الحرفيّة يقع بعد ذلك استيعاب أكثر من نصفهم من قبل الوظيفة العموميّة. وخلال الفترة ما بين 1999 و 2003، وقع الاهتمام والتركيز على هذا النوع من التكوين لانخفاض كلفته واستجابته لسوق العمل حيث ارتفع عدد المتكونين بين 103053 إلى 126500 أي بنسبة تقارب 23٪.

- **التكوين عن بعد**: وقع تركيزه من قبل المركز الوطني للتكوين عن بعد. وقد عرف هذا النوع من التكوين خلال السنوات الخمسة الماضية تطوّرا بنسبة تقارب 86٪. وهذا التطوّر ناتج عن عدة اتفاقيات تمت بين المركز عن بعد وقطاعات أخرى من بينها ومن أهمّها قطاع النقل والمواصلات. ويمثّل هذا النمط من التكوين 4, 5٪ فقط من مجمل قطاع التكوين.

- **التكوين من خلال الدروس المسائية**: يهدف إلى تمكين الأجراء المباشرين للخدمة من الحصول على كفاءات مهنية وتأهيلهم. وقد ارتفع عدد المتربصين من 9500 سنة 1999 إلى 15200 سنة 2003، أي بنسبة 59٪ ومع ذلك لا يزال يطمح القطاع إلى زيادة تطوير هذا النوع من التكوين (جدول 4 و 5).

جدول رقم 4

تطور عدد متربصي القطاع العمومي

أنواع التكوين	1999	2000	2001	2002	2003	نسبة النمو (٪)
التكوين مع الإقامة	146844	162025	187413	185980	191000	30,07
التكوين بالتدرّب	103053	113141	119144	120165	126500	22,75
التكوين عن بعد	10189	13501	10334	14938	19000	86,47
التكوين في دروس مسائية	9539	14897	16610	17714	15200	59,34
الجملة	**269625**	**303564**	**333501**	**338797**	**351700**	**30,44**

جدول رقم 5

تطور عدد المؤسسات الخاصة للتكوين المهني

	2000/1999	2001	2002	2003	نسبة التطور (٪)
عـــدد المؤسســـات	518	587	638	672	29
طاقـة الاستيعـاب	20216	38733	44661	46367	129
عدد المتربصين	20512	23361	23807	24000	17

وبالإضافة إلى القطاع العمومي، تمّ إحداث مؤسسات خاصة للتكوين المهني منذ سنة 1991، وذلك وفقا للمرسوم الضابط لشروط الإحداث والمراقبة. وتوفر هذه المؤسسات التكوين مع الإقامة حسب طلب الحرفاء الممّولين.

تقوم هذه المؤسسات بتوفير 70 اختصاصا للتكوين تتفرغ أساسا إلى 10 فروع تتميز بعدم حاجتها للتجهيزات الثقيلة أو للاستثمار القوي، عكس ما هي عليه الحال في المؤسسات العمومية. ومن أهم هذه الاختصاصات: الصناعات الحرفية، والخدمات الإعلامية، وتقنيات الإدارة والتصرّف، والبنوك والتأمين، والكهرباء، والتكنولوجيا، والملابس والخياطة، والنزل والسياحة والتقنيات السمعية البصرية. كما هو الحال بالنسبة

إلى الشركة الوطنية للكهرباء والغاز SONEL GAZ (طاقة استيعاب للتكوين تقدر بـ 15000 و94000 موطن إعادة تكوين أجراء) والشركة الوطنية للتنقيب (SONATRACH)، والشركة الوطنية في ميادين الصيدلة التي تعتبر أن الاستثمار في الموارد البشرية اختيارا استراتيجيا يميّزها عن غيرها من الشركات ويجعلها أكثر تنافسيه.

ونظراً إلى الوضعّية الاقتصادية الصعبة في الجزائر، حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل ممّن تتراوح أعمارهم بين 20 و 24 سنة 50٪، ونسبة المنقطعين عن الدراسة ممّن سنّهم بين 16 و19 سنة 70٪، عملت الحكومة على إعطاء الأولوية للتكوين المهني حتى يتم استيعاب الشباب العاطل عن العمل والمنقطع عن الدراسة في سّن مبكّرة. كما أصّرت الحكومة على أن يتمّ احتواء مليون شاب، أي ضعف ما هو موجود سنة 2004 في مراكز التكوين والتدريب. وبالرغم من أن هذا البرنامج طموح جدا وصعب المنال فهو يعّبر عن رغبة الدولة في إعداد الشباب وتمكينهم من الكفاءات المطلوبة من قبل الشّركات وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وقد سمّي هذا النوع من التكوين «تكوين الإدماج والتكييف». وفي صلب هذا النمط من التكوين أيضا يمكن للتلميذ في حالة الإخفاق أن يعاد توجيهه من التعليم الثانوي إلى التعليم المهني والتقني. وهذا يؤهله للحصول على شهادة تقني أو تقني سام.

كما يوجد كذلك نوع آخر للإدماج عن طريق التكوين يخصّ الشباب الذين لم يتحصّلوا على أي مستوى تعليمي، وقد بعثت لأجل ذلك أنواع مختلفة للتّكوين في مجالات الصناعات الحرفية والفلاحة والبناء مما سمح بتكوين 60000 شاب بداية من سنة 2000.

ويوجد أيضا نظام الإدماج في العمل عن طريق بعث المؤسسات. ولكن الهيكل المسؤول عن هذا الميدان، وهو الجمعية الوطنية للمساعدة على تشغيل الشباب خارج عن جهاز التكوين المهني. ومهمّة هذه الجمعية مدّ يد العون للشباب ومساعدتهم على بعث مشاريع صغرى (إحداث 30000 مشروع خلال ثلاث سنوات) في حين تكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بإعادة تأهيل المبعدين عن العمل والاستفادة منهم في مجال البناء والبنوك والصناعات الحرفية.

آليّات تمويل التكوين والتعليم المهني والتّقني في الجزائر:

تعتمد طرق التمويل على مصادر مختلفة وتتوزّع على النحو التالي:

- التعليم التقني العمومي: وتقوم الدولة بتمويله بالكامل.
- التعليم المهني الخاص: يعتمد كلّيا على تمويل حرفاء المعاهد الخاصة للتكوين المهني. وهذا ما يفسّر توجّه المؤسسات الخاصة للتخصّص في ميادين لا تتطلب استثمارات كبيرة كالتّكوين في الميادين الإعلامية والتصرف.
- التكوين المهني في الشركة: ويتّم التأمين الكلّي لهذا النوع من التكوين من طرف الشركات وذلك في شكل تكوين تقني أو لنيل الشهادات، أو في شكل تأقلم وتكيّف مع خطط أو ميادين العمل الجديدة (مثل الاتصالات، والبنوك، وتجارة الجملة، والصيدلية...) أو أيضا في شكل تكوين في التدريب. ولتمويل هذا النوع من التكوين، وقع بعث الصندوق الوطني لتطوير التدريب والتكوين المستمر سنة 1999 وتتم عملية تمويل هذا الصندوق بدوره عن طريق إجبار الشركات على تخصيص 0,50٪ من مجموع الأجور لفائدة التكوين المستمر و0,50٪ أيضا للتكوين في المؤسسة ويقع جمع هذه الضريبة من قبل هذا الصندوق الذي يعيد توزيعها بعد ذلك حسب طلب الشركات وحسب الأولويات.
- التكوين المهني للعاطلين عن العمل: يقع تمويله من ميزانية الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وهو ممول بدوره عن طريق المساهمات الاجتماعية المخصصة للتأمين على البطالة.

وهكذا نلاحظ أن نسبة تمويل التكوين الكبرى تتأتى من صناديق عمومية مما يدعو الجزائر إلى التفكير في تطويرات جديدة في أساليب التمويل.

▪ التجربة المغربية

على الرغم من أن المغرب يسعى إلى احتلال مكانة في منظومة الاقتصاد العالمي، إلاّ أن وضعيته وطريقة معاملاته مازالت تشكو من اضطراب يبين لنا أن تركيبته الاقتصادية لم تتخطّ بعد مستوى بلدان العالم النامي. وهذه الأسباب تجعل من محاولة المغرب المضي في درب التنمية المستدامة أمرا غير ميسور.

هذه الصعوبة ناتجة عن عاملين هامين هما النموّ الديمغرافي والمنافسة الاقتصادية.

- **النموّ الديمغرافي وسوق العمل:**

تعّد المغرب 29,6 مليون نسمة، وقد مثّلت نسبة النموّ السكاني فيها 1,9٪ خلال العشرين سنة الأخيرة. ونستنتج من هذه الأرقام أن سوق العمل ستزداد اكتظاظا حيث تقدر نسبة القوى العاملة بـ62٪ من مجموع السكان. كما أن المستوى التعليمي لهؤلاء النشطين يعتبر من أدنى المستويات العالمية، حيث أن 85٪ من النشطين لا يحملون شهائد عليا وقليل منهم فقط من يحمل شهادة التعليم الأساسي، علاوة على أن نسبة الأمية تصل إلى 50٪. ويتوقّع أن يصبح عدد المواطنين الذين هم في سن العمل قرابة 23 مليون نسمة سنة 2014. ممّا دعا الحكومة إلى رسم برنامج لمجابهة التزايد المستمر لطالبي العمل والمقدر بـ5 ملايين إلى حدود سنة 2014، وهو ما يقتضي إحداث 420000 موطن عمل جديد كل سنــة، في حين أن إمكانيات البلاد خلال العشرين سنة الأخيرة لم تسمح بإحداث أكثر من 206000 موطن عمل سنويـا.إن الدراسات المتعلقة بالعوامل الديمغرافية والمنافسة تدعو إلى التعجيل في الشروع بتأهيل شامل للاقتصاد المغربي.

- **الاقتصاد المغربي والمنافسة:**

يشكو الاقتصاد المغربي من سلبيات كثيرة على جميع الأصعدة حيث يتركز النشاط الاقتصادي في العاصمة من دون سواها ممّا يخلق تفاوتا في التنمية بين الجهات. كما تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات والصناعات - حتى التي تركزت في

العاصمة – تتصف بضعف كبير وبخاصة من ناحية المنافسة بينها وبين بقية مؤسسات الدول النامية الأخرى وذلك بسبب محدودية الاختصاصات وإفلاس العديد من المؤسسات الصناعية وللحدّ من هذه الظواهر وجب:

- تحسين نوعية العمل أي مراجعة نظام التعليم وهيكلة التكوين المهني، والملائمة بين طلبات الاقتصاد وسوق العمل وبين الاختصاصات التعليمية الموجودة.
- الرقي بالإطار المؤسساتي وبالبنى التحتية من دون نسيان التنظيم الإداري.

- **نشأة التكوين المهني وتطوّر أساليبه:**

إن التكوين المهني في المغرب مستقل عن التربية القومية فله وزارة خاصة به وهيكل عمومي يقوم بتسيير شؤونه هو: ديوان التكوين المهني والنهوض بالعمل الذي تأسس سنة 1974. ويرجع التكوين المهني بالنظر إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتضامن مما يبّين الصلة بين مفهوم العمل ومفهوم التكوين المهني.

صحيح أن التكوين المهني كان يعدّ وسيلة لاستيعاب المرفودين من المدرسة، لكنه اليوم أصبح يتمتع بوضع مغاير تماما حيث صار يؤمن التشغيلية لخريجيه.ففي الثمانينات كان التكوين المهني موجها نحو المعالجة الاجتماعية للشباب الذي يفشل في مساره المدرسي، لكن في سنة 1984 أُدخلت على هذا الهيكل أوّل عملية إصلاح بربطه بوزارة الأشغال العامة. وفي سنة 1990، تمّ تشريك الجمعيات المهنية في التكوين وربطه بالمحيط الاقتصادي. أمّا إحداث كتابة الدولة للتكوين المهني والتشغيل فلم يتم إلا سنة 1995. وفي شهر كانون الثاني/يناير من سنة 2000، وضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين أسس إصلاح نظام التكوين المهني في المغرب.

- **أنظمة التكوين المهني وآلياته :**

يرتكز نظام التكوين المهني في المغرب على:

- التكوين المهني الأوّلي؛
- التكوين المستمر خلال العمل؛

تعتبر طاقة الاستيعاب في نظام التكوين المهني بالمغرب ضعيفة نسبيا إذا ما قابلناها بالطلب، ذلك أن هذه الطاقة لا تتسع لأكثر من 200890 متدربا مبتدئا خلال سنة 2004/2003 في حين أنّ الطلب يبلغ 6286000 لدى الشريحة العمرية 15-24 سنة، وهي أيضا لا تستجيب لحاجات الاقتصاد. ويعود هذا الضعف النسبي إلى أن عدد المترشحين لمناظرات واختبارات الدخول إلى المؤسسات العمومية للتكوين المهني الأوّلي يبلغ 5 مرات عدد المقاعد المتوافرة، في حين أن نسبة إدماج خريجي هذه المؤسسات التكوينية بقيت ضعيفة (54,2٪ من الذين قضوا 9 أشهر في التكوين و70٪ من الذين قضوا 3 سنوات فيه) وهذه النسبة ما زال يفصلها هامش كبير لكي تستجيب نوعية التكوين لطلبات الاقتصاد وحاجاته.

إنّ عدد خريجي مراكز التكوين المهني سنة 2003 لم يتجاوز 79600 مقابل 76800 متخرج سنة 2002، وهذا يبين بوضوح أن نموّ دَفْقِ التخرج لا يزال ضعيفا، وعليه يجب أن يتضاعف هذا الدفق مرتين على الأقل خلال السنوات 2005/2002 ليستجيب بشكل جيد للطلب الذي دعت إليه الوزارة الأولى والمتمثل في تكوين 400000 شخص خلال الخماسية 2007/2003. هذه المعطيات العددية مثلت قاعدة التفكير التي بنى عليها ديوان التكون تقديراته.

لقد بلغ عدد مؤسسات التكوين سنة 2004/2003 الـ 2132 مؤسسة منها 482 عمومية و1650 خاصة، مقابل 2086 مؤسسة سنة 2002 منها 473 عمومية و1610 خاصة. وهذا يبين أن جهاز التكوين مفتوح على بابه الواسع للقطاع الخاص، ومع ذلك فإن وزن القطاع العمومي بقي ذا دلالة حيث أن القطاع العمومي استقطب سنة 2004/2003 126027، متربصا في التكوين الأوّلي مقابل 64808 متربّصا في القطاع الخاص (جدول 6)

جدول رقم 6

عدد المتربصين في التكوين الأولي

	2002-2001	2003-2002	2004-2003
التكوين مع الإقامة	122246	130336	158800
التكوين بالتناوب	14169	13011	14240
التكوين بالتدرب	13650	15255	27850
التكوين في دروس مسائية	22974	23065	-
الجملة	173039	181967	-

وفعلا فإن ديوان التكوين يضطلع بوظائف مركزية في صلب هذا الجهاز.وبما أنه مؤسسة عمومية لها استقلالها المالي فهو يقوم بدور «المحرك الأساسي» للتكوين المهني الأوّلي والمستمر سيما وأنه يتمتع بقدر وافر من مجموع الأداء الموظف على التكوين المهني (80٪ حاليا و 70٪ في أفق سنة 2007) لصرفه في متطلبات التكوين باعتباره يؤمن 50٪ من التكوين الأوّلي، وهو مدعو إلى أن يتدعم خلال السنوات القادمة: إن تطور أساليب التكوين بالتناوب أو بالتدرب هو إحدى ركائز توجهات التكوين المهني كما حددته كتابة الدولة للتكوين المهني.

إنّ التجربة الناجحة للتعاون بين ديوان التكوين المهني وجامعة الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والإلكترونية من جهة و الوكالة الألمانيّة للتّعاون الفنّي (GTZ) من جهة أخرى دفعت بالمغرب إلى سنّ قانون حول التكوين بالتناوب سنة 1996 من أجل تعميم هذا النمط من التكوين على المستوى الوطني. إلا أن هذا النمط بقي ضعيفا (7,4٪ فقط من جملة المتربصين انتفعوا منه)، ذلك أن تعميم هذا النمط لم يكن متوفرا لا على تمويل مناسب ولا على إطار بيداغوجي ملائم.

يبدو أن غايات منظومة التكوين المهني لم يقع تحديدها بوضوح، مع أن آليات التنفيذ والأهداف الإجرائية قد حددت بدقة، ممّا أثر في أساليب قيادة جهاز التكوين الذي لم يكن موحّدا، وبصفة عامة فإنه يصعب تحديد رؤية حقيقية تجمع بين مختلف أطراف الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في مجال التكوين المهني.

- **آليات تمويل التكوين المهني:**

إنّ التكوين الأولى في المراكز العمومية مجانيّ ولكنه لا يلبّي الاحتياجات المتزايدة لطالبي التكوين. لذلك، تكفّل القطاع الخاص باستيعاب العديد منهم على أن يتحمل المتكوّن تكاليف التكوين. ويرتكز تمويل التكوين المهني الأوّلي على:

- المداخيل المتأتية من الأداء على التكوين المهني؛
- الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة؛
- صناديق التمويل والهيئات المصرفية الدولية؛
- التّمويل الذّاتي للمؤسّسات الخاصّة.

أمّا مصادر تمويل التكوين المهني المستمر فهي ضعيفة جدا نظرا لتعقد آلياتها وبطئها وتبعيّتها لديوان التكوين المهني والنهوض بالعمل الذي يؤدّي الدور الأهم في نظام التكوين ويقوم بدور أمين لجنة التصرف المالي. (جدول عدد 7).

جدول رقم 7

مصادر تمويل التكوين بالمغرب

ميزانية الاستثمار (مليون درهم مغربي)	2004-2000	2009-2005
من ميزانية الدولة	1430	1700
من التعاون الدولي	920	950
من الأداء على التكوين المهني	630	850
من القطاع الخاص	230	300
المجموع	**3210**	**3800**

الفصل الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

▪ الاستنتاجات

يمكن تحسّس الآثار الايجابية للتغيرات الجذرية والإصلاحات التي عرفها نظام التكوين المهني والتقني في تونس في الاقتصاد وذلك على عدة مستويات:

* **الجانب الكمي:** ارتفاع طاقة الاستيعاب من 28000 مقعد سنة 2001 إلى 67000 مقعد سنة 2006.
* **الجانب المعرفي:** أدى نظام المدرسة الأساسية إلى التأخير في سن الانقطاع عن التعليم وإتاحة مدة زمنية أطول لإحكام تكوين الشباب وتزويدهم بالمعارف العلمية والمهارات التقنية وهذا ما أدى إلى ارتفاع مستواهم المعرفي. وهكذا أصبح يوجد في سوق العمل التونسية عدد هام من الشبان أصحاب الشهادات المعترف بكفاءاتهم وخبراتهم في المجالات التقنية عالميا. وأصبحت سوق العمل التونسية تتميز بتنوع للمؤهلات حيث أن 52٪ من طالبي العمل يتمتعون بمستوى جامعي أو مهني. وستصبح نسبة أصحاب الشهادات الجامعية سنة 2006 نحو 57٪ من مجموع طالبي العمل الجدد. وأكثر من الثلثين في آفاق 2009.
* **التشغيل والعمل:** نظرا إلى ربط التكوين المهني باحتياجات العمل ازدادت تشغيلية خريجي التكوين المهني وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبي في البطالة، خاصة لدى الشبان حيث انخفضت البطالة من 15,8٪ سنة 1999 إلى 13,9٪ سنة 2004 (أي بمستوى نقطتين). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة البطالة تقلّصت بالولايات الخمسة ذات الأولوية (الكاف والقصرين وقفصة وزغوان وسليانة) بمعدل خمس نقاط خلال الفترة نفسها.

* **الاستثمار**: إلى جانب العامل الجغرافي (قرب تونس من أوروبا)، والاجتماعي (الاستقرار)، كان لسياسة تكوين اليد العاملة وتمكينها من درجة عالية من الخبرة أثره الهام في انتصاب العديد من المستثمرين الأجانب بتونس وبعث العديد من المؤسسات الوسطى وهي مؤسسات ذات تكنولوجيا عالية (مثل: الكوابل الكهربائية للسيارات والطائرات).

* **دور المؤسسات**: مكنت سياسة التكوين والتشجيع على الانتصاب للحساب الخاص من بعث روح المبادرة لدى العديد من الشباب الذين قاموا ببعث مؤسسات في قطاعات حساسة وواعدة (مثل القطاع الإعلامي، والإلكتروني) وذات تنافسية عالية (مثل صناعة البرمجيات بالقطب التكنولوجي بالغزالة).

* **المنافسة والتصدير**: أدّت المجهودات المبذولة في مجال التكوين المهني والتعليم التقني والسياسة المتوخاة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والوسطى وتحرير الاستثمار ودعم هياكل المساندة والتمويل وتعزيز الحوافز والامتيازات المالية والجبائية إلى إعطاء دفع جديد للمبادرة وتطوير الاستثمار الخاص، وهو ما تبرزه التقارير الدولية حول تطوير مناخ الاستثمار، إذ تحظى تونس بمكانة طيبة بالمقارنة مع عديد البلدان الأخرى حيث تحصلت حسب التقرير الأخير للمنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس سنة 2004 حول التنافسية الاقتصادية على ترتيب مشرّف بالنسبة إلى مؤشر التنافسية الكلية. وقد صنفت تونس بالنسبة لمؤشر تنافس الأعمال حسب المصدر نفسه في المرتبة 36 من مجموع مئة وبلدين.

أمّا بخصوص الوضع في المغرب فإن طلبات العمل المتزايدة (أكثر من 400000 طلب عمل إضافي كل سنة أغلب أصحابها ليست لهم مؤهلات مهنية) من جهة وضغط طلبات الاقتصاد من جهة أخرى، يجعل الرّهان اليوم قائما على مضاعفة طاقة الاستيعاب في التكوين في القطاع العمومي والخاص على حدّ السواء. ثم إن نظام

التكوين مركز أساسا على المؤسسات الكبرى من دون سواها ولا يشمل كل الميادين، يُضاف إلى ذلك عدم وجود سوق حقيقية للعمل نظرا إلى أن المؤسسات الاستشارية للموارد البشرية والتكوين التي تعتبر وحدها القادرة على الموازنة بين عروض العمل وطلباته وبين التكوين ليست متغلغلة في الشبكة العامة لنظام التكوين. لذلك يبدو أن نظام التكوين في المغرب يواجه صعوبات في مستوى التسيير على غرار عملية التأهيل الشامل، لأن معظم الإصلاحات تسيّرها الأطراف الأجنبية المموّلة والتي قد لا تتوافق مصلحتها بالضرورة مع انتظارات المجتمع المغربي في التوفيق بين الجوانب الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية.

يلاحظ المتتبع لواقع التكوين المهني في البلدان المغاربية الثلاثة المذكورة:

- أنّ نظرة الرأي العام إلى التكوين المهني آخذة في التغيير بل تغيرت فعلا في اتجاه الوعي المتزايد بدور هذا القطاع وأهميته في النهوض باقتصاد البلاد والمساعدة على تطويره، فلم يعد ينظر إليه على أنه مستودع للمنقطعين عن الدراسة بل أصبح عاملاً فعالاً في صنع طاقات يحتاج إليها النمو الاقتصادي، بما يوفره من كفاءات مهنية محترفة ذات مستوى عال.
- اهتمام الدول الثلاثة بهذا القطاع وإيلائه ما يستحق من تمويل ومؤسسات ونُظم تكوين، علاوة على ما سنته من تشريعات في الغرض.
- انخراط القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في منظومة التكوين المهني تصوّرا وتمويلا وتنفيذا، مع انضمام مكونات المجتمع المدني لمعاضدة مجهود الدولة والخواص في هذا المجال.
- الانعكاس الإيجابي لهذه التوجهات الجديدة في مجال التكوين المهني على الحياة الاجتماعية والاقتصادية: تكوين الإطار الكفء القادر على بعث مؤسسات صغرى ومتوسطة وتسييرها، خلق مواطن شغل جديدة من شأنها التقليص من البطالة، تحسين أداء العامل ومردوديته، ممّا يؤهل المؤسسة الاقتصادية ويمكنّها من قدرة تنافسية أكبر.

إنّ هذه المكاسب مجتمعة ستمكّن اقتصاديات البلدان المغاربية من مواجهة تحديّات العولمة والانخراط في السوق العالمية بأوفر الضمانات، وبالمقابل فإن هذه الايجابيات لا ينبغي أن تحجب بعض المعوقات التي تحدّ من جدوى التكوين والتعليم المهني والتقني مثل:

- اختلال التوازن بين طاقة الاستيعاب في مراكز التكوين وعدد طالبي التكوين؛
- صعوبة إدماج خريجي التكوين المهني في الدورة الاقتصادية؛
- محدودية مصادر التمويل وارتفاع كلفة التكوين.

▪ التوصيات

لإضفاء المزيد من النجاعة على منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني، يتطلب الأمر:

- إدخال المزيد من المرونة على مناهج التكوين، وذلك بتوسيع القاعدة المعرفية للمتكون حتى يسهل عليه التكيّف مع احتياجات السوق المتغّيرة.
- إحكام التنسيق بين مراكز التدريب ومؤسسات البحث العلمي.
- تمكين المتدرّب من المعارف الضرورية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية من جهة والاستعمال السليم للأجهزة والمعدات وصيانتها من جهة ثانية.
- مراعاة البعد الاجتماعي والعلائقي في التكوين وكذلك الجانب البيئي. أحكام الربط بين التكوين المهني والتعليم الأساسي.
- رفع المستوى التعليمي لخريجي التكوين المهني بالحرص على جودة التعلمات التربوية الأساسية للمتكونين وإثراء برامج التكوين بناء على ذلك.
- دعم الإعلام حول المهن والمستقبل المهني للشبان في التعليم الأساسي وفي المرحلة الثانوية بهدف تجسيم مقومات الاختيار لدى الشباب وقدرته على التوجه الذاتي نحو منظومة التكوين المهني.

- بلورة خطة عملية لاستكمال صيغ التكامل بين منظومتي التربية والتكوين المهني تدعم تنويع مسالك الاختصاص ذات الصبغة التكنولوجية في المنظومة التربوية مع الحرص على تثبيت مقومات منظمة التكوين المهني.
- التكامل في مستوى التعليم العالي.
- امتداد الإصلاح البيداغوجي وخاصة اعتماد نمط التكوين مع المؤسسة على حلقات التكوين ذات الصبغة المهنية بمؤسسات التعليم العالي.
- فتح آفاق الارتقاء لخريجي التقني السامي من المنظومة التكوينية إلى الدراسات العليا المختصة.

القسم الثالث

دور التعليم والتدريب في التنمية المستدامة
في دول الخليج العربية - البعد البيئي

د. عبد الله أمبو سعيدي - سلطنة عُمان

الفصل الأول

التنمية المستدامة - المفاهيم والأبعاد والمداخل

■ وصف التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) بقوة كأحد المفاهيم الأساسية في الكثير من القمم الكونية والمؤتمرات الخاصة بالبيئة والتنمية، مما يعكس أهمية الموضوع في تحقيق معيشة آمنة وسالمة لكل كائن يعيش على هذا العالم، وخاصة بني البشر. كما أن هذا المفهوم ليس بالبساطة التي نتوقّعها، وليست هناك خارطة طريق نتبعها لتحقيق ذلك، بل هو مفهوم متشعب متداخل ومحتاج إلى الكثير من الجهود، ولكن دون بطء، فالتحرك السريع في تحقيقه مطلوب وبشدة اذا ما أردنا حياة كريمة آمنة لنا وللأجيال القادمة.

ويرجع ظهور مفهوم التنمية المستدامة البيئية Ecologically Sustainable Development) إلى العام 1980، عندما تم وضع ما يسمى بإستراتيجية حماية العالم (World Conservation Strategy) من قبل مجموعة من الخبراء. ولكن لم يلق هذا المفهوم الاهتمام من قبل المتخصين والمعنيين بالبيئة والتنمية حتى العام 1987 عندما تم نشر تقرير لجنة برونتلاند (Bruntland Commission Report) والذي كان عنوانه «مستقبلنا المشترك» (Our Common Future)، الذي أعطى اهتماما لا بأس به لمفهوم التنمية المستدامة (Davis, 1998) لكن الاهتمام الحقيقي لهذا المفهوم كان في قمة الأرض الأولى التي عقدت في البرازيل العام 1992، والتي اتخذت من مفهوم التنمية المستدامة شعارا لها.

لقد ظهرت عدة تعريفات لمفهوم التنمية المستدامة في قمم الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة، وكذلك في برامجها المتعددة، وفي الأدب التربوي المعني بعلاقة التعليم بالتنمية المستدامة، وليس المجال هنا لسرد العديد من التعريفات، ولكن تم ذكر

بعض منها لتذكير القارئ وتوضيح الصورة له. ويعرف دافس (Davis, 1998: 106) التنمية المستدامة على أنها تبني استراتيجيات تنموية لتحسين وصيانة جودة الحياة حالياً ومستقبلاً، بطريقة يتم فيها التأكيد على تجدد العمليات البيئية. كما يوصف لووي (Lowe, 1998: 95) التنمية المستدامة على أنها جعل التنمية الاقتصادية متناسقة ومتسقة مع حماية البيئة الطبيعية من خلال توحيد الاعتبارات البيئية والاقتصادية وتكاملها. ويعني هذا بطبيعة الحال ان يتم الاستفادة مما تقدمه البيئة من موارد طبيعية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من دون الاخلال باحتياجات الأجيال القادمة. ويوكد لووي (Lowe, 1998: 95) أن التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة يعني ان الأنشطة التي يقوم بها الإنسان لابد أن تراعي مستقبل الأجيال القادمة من خلال توفير أربعة شروط أساسية هي:

كما يجب أن لا يكون هناك استنزاف غير مبرر للموارد الطبيعية.

1. يجب ألا يدمر المحيط الحيوي للعالم.
2. يجب ألا يكون هناك انحدار أو هبوط في الاستقرار الاجتماعي للمجتمع.
3. يجب ألا تؤثر على الاستدامة في المجتمعات الأخرى.

ويمكن استخلاص مما ورد أعلاه أن التنمية المستدامة لها أبعاد ثلاثة أساسية هي البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي، وهي تعد بمثابة الأركان للتنمية المستدامة. ويوضح الشكل (1) تلك الأبعاد، والتداخل بينها.

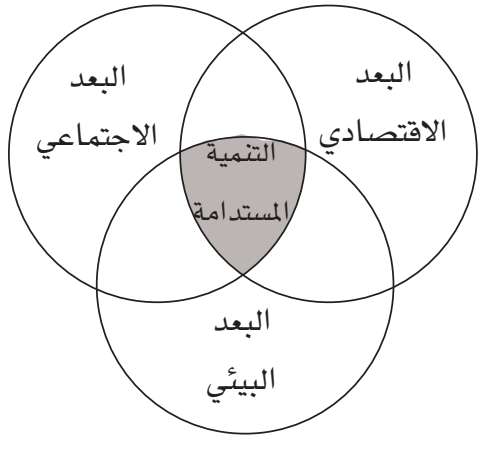

الشكل (1): أبعاد التنمية المستدامة والتداخل بينها

يتضح من الشكل (1) أعلاه ان أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة ليست بمعزل عن بعضها البعض بل هي متداخلة، وتتشابك لتكون نقطة التقاء تلك الأبعاد هي التنمية المستدامة الحقيقية، والتي محورها الإنسان. كما يوضح الشكل (2) المكونات الجزئية لتلك الأبعاد.

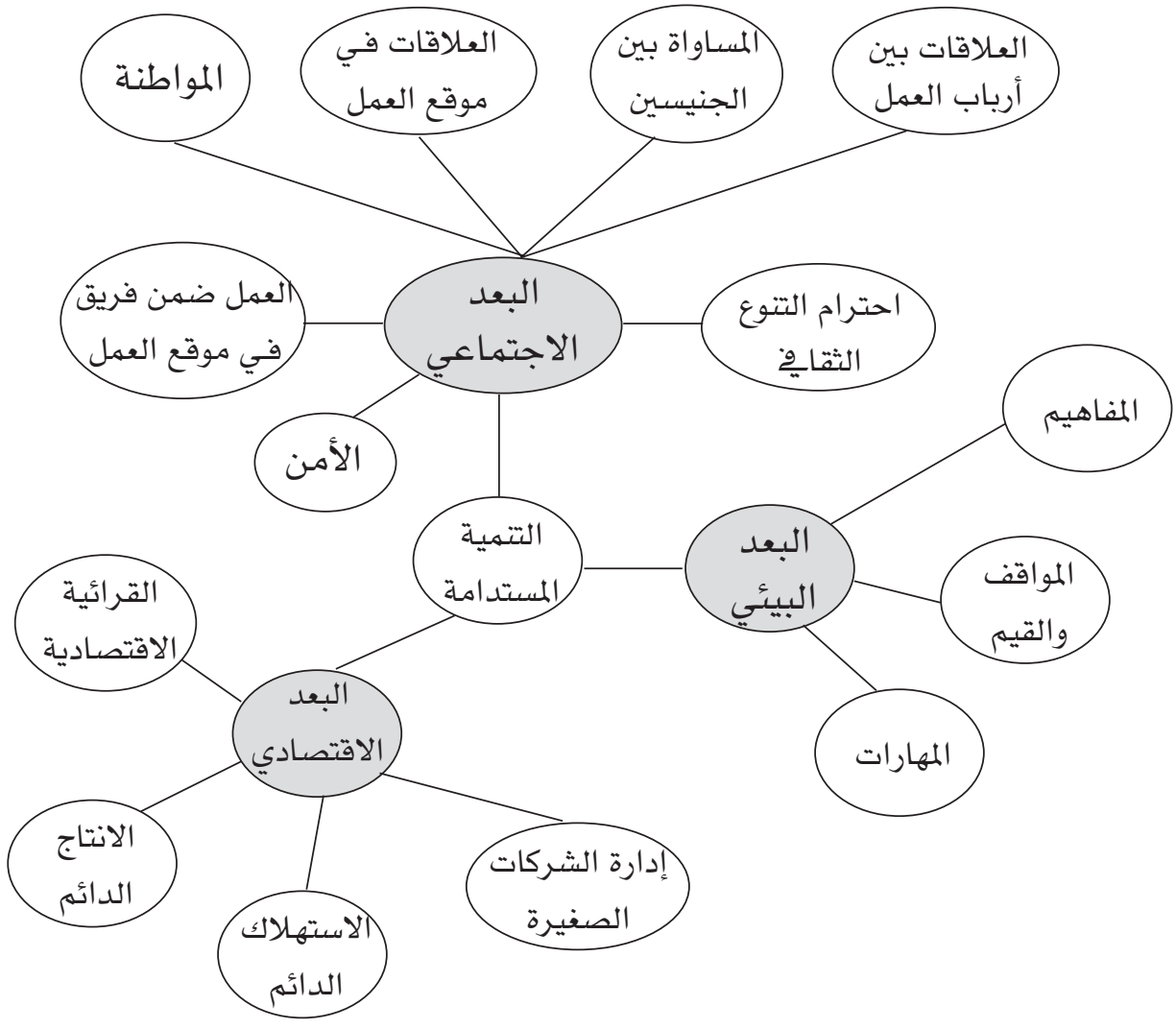

الشكل (2): المكونات الجزئية لأبعاد التنمية المستدامة

▪ التنمية المستدامة والجهود الدولية

من يعيش في هذا العالم هو المسؤول الأول والأخير لهذا التدمير. فبدأ عقد المؤتمرات والاجتماعات التي تعنى بالبيئة ودور الإنسان في حمايتها والمحافظة عليها من خلال التركيز على مفهوم البيئة والتنمية، وعلاقة الإنسان بالبيئة ودوره فيها. ويعد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المعروف بـ «قمة الأرض» والذي انعقد في مدينة «ريو دو جانيرو» في البرازيل في العام 1992 قمة الاهتمام العالمي بالبيئة ومشكلاتها ودور التربية. ولعل أبرز ما ميز هذه القمة أنها كانت بمثابة أكبر تجمع سياسي وشعبي كبير وضع لأول مرة القضايا البيئية على الأجندة السياسية العالمية. كما وأكدت القمة على دور الإنسان وأهميته في التنمية المستدامة (Palmer, 1998) أكدت كذلك على أهمية وضرورة توجيه التعليم والتدريب لغاية التنمية المستدامة، الذي يعني أن المجتمعات لن تتمكن من تحقيق ذواتها والوصول إلى الذروة في استثمار طاقاتها الا من خلال التعليم والتدريب، خاصة وأن التعليم الرسمي وغير الرسمي يعدان شيئين ضروريين في تغير اتجاهات الأفراد لمتابعة احتياجاتهم في التنمية المستدامة وتحديدها للوصول إلى أقصى درجات الوعي البيئي والأخلاقي، وبناء القيم والاتجاهات الحميدة والمهارات المنسجمة مع أهداف التنمية المستدامة ولضمان المشاركة الأهلية الواسعة في عملية اتخاذ القرار (وزارة البلديات الإقليمية والبيئة العمانية، 1995).

وجاءت قمة الأرض الثانية التي عقدت في مدينة «جوهانسبرج» جنوب إفريقيا في العام 2002 لتكمل مسيرة الاهتمام العالمي بالبيئة، وقد اتخذت القمة «التنمية المستدامة» شعارا لها، وهدفت القمة إلى ضمان التزام قادة العالم بتحقيق تنمية مستدامة وتنمية اقتصادية تحقق منافع ملموسة للفقراء وتقلل من الأضرار البيئية. ومن ضمن ماتم الإشارة إليه في التقرير الختامي أهمية قيام الدول والمؤسسات المختلفة بالاهتمام بالتدريب والتعليم من أجل تنمية مستدامة تتم فيها مراعاة البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي، من أجل القضاء على الفقر وسوء التغذية، وتحسين صحة حياة الإنسان من خلال الحصول على الماء النظيف، وعلى بيئة صحية، والحفاظ على المصادر الطبيعية مع

استمرار النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتوظيف التقانة في تحسين الإنتاج ومصادر الطاقة المتجددة (World Summit on Sustainable Development, 2002).

وأخيراً توجت الأمم المتحدة اهتمامها بالتنمية المستدامة من خلال اعتبار الفترة من 2005–2014 عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، والذي يتطلب من جميع الدول ان تتخذ الإجراءات والخطوات الضرورية لدمج مفهوم التنمية المستدامة في الخطط التربوية والبرامج التعليمية في كل المستويات وفي مختلف القطاعات التعليمية (UNESCO-UNEVOC , 2004).

أما على الصعيد المحلي (سلطنة عمان) أو الإقليمي (دول الخليج) فقد عقدت العديد من المؤتمرات والندوات لمناقشة قضايا البيئة والاستجابة لما تطرحه القمم العالمية من توصيات ومقترحات. ومن ضمن تلك المؤتمرات مؤتمر «آفاق بيئية» الذي انعقد في مدينة مسقط في الفترة من 17–2001/6/18، وشارك فيه العديد من المهتمين بقضايا البيئة، ودور التعليم والتدريب في معالجتها. كما تم عقد الندوة الإقليمية لاستعراض التجارب الدولية في مجال التربية البيئية قبل ذلك وقد أقيمت في مدينة دبي في الفترة من 28–2001/4/30، وكان الهدف الأساسي من الندوة إبراز التجارب الدولية في مجال التربية البيئية والتنمية المستدامة ومدى استفادة دول الخليج العربي منها. كما أن لدول الخليج العربي مشاركة واسعة في المؤتمرات العالمية؛ وذلك لأن هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم تأثرا بمشاكل البيئة نتيجة كثرة الحروب التي مرت بها المنطقة، وما سببته من أضرار على الإنسان من خلال تلوث كل من الماء والتربة والهواء.

الفصل الثاني

التربيــة البيئيــة

▪ البعد البيئي في التنمية المستدامة

أصدر برنامج البيئة العالمي التابع للأمم المتحدة بمناسبة يوم البيئة العالمي لعام 2005، اطلسا جديدا وضع تحت المجهر التغيرات البيئة الضخمة والمدمرة في بعض الأحيان بسبب الانفجار السكاني الكبير، وظاهرة الاحتباس الحراري (الشربيني، 2005). ومثال على ذلك انتشار هائل للصوبات الزراعية في الجنوب الاسباني، والاجتثاث الخطير للغابات المطيرة في دول أميركا الجنوبية. هذا كله يجعلنا نفكر مليئا في بيئتنا، ونسعى إلى المحافظة عليها من خلال سلوكيتنا واتجاهتنا نحوها لكي تكون عندنا ما يعرف بالاستدامة البيئية.

ان الاستدامة البيئية ضرورية للنمو الاقتصادي وللتنمية أو الاستدامة الاجتماعية، ولا يمكن تصور وجود نمو اقتصادي طويل الأجل في كوكب نفذت منه الموارد الطبيعية، ولم يعد مكانا لنمو النباتات والحيوانات، التي يعتمد عليها الإنسان في معيشته، والمصانع في الصناعة. ولكي يكون هناك استدامة بيئية، يجب أن يكون هناك استخدام مسؤول للمواد الأولية مثل الطاقة، والمياه، والوعي على وقع عمليات الإنتاج والإدارة الحذرة للحد من النتائج غير المرغوب فيها للإنتاج. ويتم التركيز في هذا البعد على: المفاهيم، والمواقف والقيم، والمهارات (سليمان، 2005 .(UNESCO-UNEVOC Forum, 2004)

ولتحقيق تلك الأبعاد فإنه من المطلوب إجراء تغير جوهري في اتجاهات وسلوك الجنس البشري سواءً على المستوى الشخصي، أو في مجتمعه الذي يعيش فيه، او في مكان عمله وأيضا في كل نشاط يقوم به، وهذا لن يكون الا اذا أخذت التربية زمام المبادرة من خلال المناهج والتعليم والتدريب، والشراكة بين المؤسسات التربوية ومؤسسات المجتمع الأخرى.

▪ التربية البيئية والتنمية المستدامة

تؤدي التربية سواء كانت رسمية أم غير رسمية دوراً مهماً في مجال التنمية المستدامة، وهي الأداة الرئيسة التي في ضوئها يتم إحداث تغييرات في هذا العالم. وقد اشار لووي (Lowe, 1998: 96) إلى سببين رئيسين للاعتماد على التربية في إحداث مثل هذا التغييرات، وبالتالي الوصول إلى تنمية مستدامة في هذا العالم. السبب الأول يرجع إلى أن التربية هي الأنسب في إكساب الطلبة –الذين سيكونون يوما ما القوة العاملة في المجتمع – المعلومات والمهارات اللازمة والضرورية لمواجهة التغييرات بحكم قضائهم أكثر من 12 عاما في السلم التعليمي، وكما يقال ان التربية هي أفضل استثمار لضمان تقدم صناعي وازدهار اجتماعي وحماية للبيئة. ولقد كانت الزراعة وتوافر المصادر الطبيعية يحدّدان في السابق التقدم الاقتصادي للدولة، فمتى توافرت أراض زراعية جيدة، ومصادر طبيعية كثيرة يتوقع أن يكون اقتصاد الدولة كبيرا وقويا، أما الآن فان الذي يحدد ذلك هو توافر القوى العاملة المدربة والمؤهلة للعمل في الوقت الحاضر وفي المستقبل. أما السبب الثاني فالبرغم من أن التقنية الحديثة تؤدي دورا في اقتصاديات أي بلد كان الا أن المجتمع اليوم هو الذي يحدد نوعية التقنية التي يحتاجها. وكمثال على ذلك ففي السويد مثلا استمر جدال داخل المجتمع أمتد لأكثر من سنة كاملة حول خيار الطاقة النووية واستخدامها في المجتمع. ولكي يحدث ذلك لا بد من أن يكون المجتمع على مرحلة من التعليم تؤهله لأخذ قرارات بذلك. ولذا يتحتم النظر إلى التربية هنا على أنها ليست محصورة في جدران المدرسة فقط، بل تتعداه إلى خارجها. ويرى دافس (Davis, 1998) أن مفهوم التربية يجب أن يتعدى المدرسة ليشمل تربية الإداريين ومتخذي القرار، والعمال في مصانعهم، والمزارعين في مزارعهم، وإعطاء الإعلام دورا واضحا في تثقيف أفراد المجتمع، وإعادة النظر في المناهج الدراسية من الروضة إلى التعليم الجامعي. وقد أشار فلنت المذكور في جمعة وعيسان (2005) انه اذا استطاعت الدول توجيه الاهتمام إلى تطوير نظمها التعليمية بحيث تقدم عبر برامجها ومناهجها تعليماً ذا قيمة، أي تعليم يتصل بالتراث الثقافي المحيط، تعليم يعكس الخصائص البيئية للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وانعكاس هذا المفهوم في المناهج وطرق التدريس، وتطويرها بما يتماشى مع خصائص المجتمع، فإن

هذا سيحقق مخرجات تعليمية ناجحة وفعّالة، وعليه فإن النظام سوف تتميز مخرجاته ويتميز الفرد فيه بعلمه وما يتعلمه من معارف متعددة تدور حول قضايا الاستدامة.

اذا إن الدور الملقى على عاتق التربية ليس بالبسيط، وإن على المعنيين بها بذل الجهد اللازم لإعطاء التربية الدور المنوط بها في خدمة التنمية المستدامة. إن هذا يتطلب إعادة النظر في دور المناهج الدراسية، والمعلم، والتدريب الميداني لكي تؤدي التربية الدور المطلوب منها على أكمل وجه.

لقد أعلنت منظمة اليونسكو أن الفترة الممتدة من 2005–2014 هي عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وبالتالي تم وضع مجموعة من الأهداف تسعى المنظمة إلى تحقيقها خلال هذا العقد. ولقد حدد الهدف العام من هذا العقد (Connect, 2005a) على أنه «غرس قيمة التنمية المستدامة في جميع أوجه التعلم لتشجيع التغيير في سلوك الأفراد، الذي يسمح بمزيد من الاستدامة، واعتبار المجتمع للجميع». وانبثق من هذا الهدف العام خمسة أهداف فرعية هي:

- تقديم صورة ايجابية عن دور عمليتي التعليم والتعلم في تحقيق التنمية المستدامة.
- تسهيل عملية الارتباط والتواصل والتفاعل والتبادل بين المعنيين في مجال التعليم لأجل التنمية المستدامة.
- تقديم فرص لتحسين النظرة إلى التنمية المستدامة وتشجيعها من خلال جميع إشكال عملية التعلم، والوعي المجتمعي.
- تعزيز جودة عمليتي التعلم والتعليم في التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- تطوير استراتيجيات في جميع المستويات من أجل تقوية مدارك المتعلمين في التعليم من أجل التنمية المستدامة.

ان على جميع الدول أخذ هذه الأهداف في الاعتبار ومحاولة تطبيقها في الخطط التربوية لديها على مدار العقد المحدد. وقد سعى عدد كبير من الدول العربية إلى إصلاح النظام التعليمي لمواجهة تحديات القرن، ولموافقة متطلبات التنمية المستدامة.

فعلى الصعيد المحلي (سلطنة عمان)، تمّ عقد ندوتين ومؤتمراً عالمياً لتطوير التعليم الثانوي، تم فيه استعراض تجارب الدول الأخرى العربية والأجنبية ومدى استفادة السلطنة منها للوصول إلى نظام تعليمي للصفين الحادي عشر والثاني عشر يتوافق مع متطلبات القرن الجديد آخذا في الاعتبار الرؤية الاقتصادية للسلطنة 2020، ومراعيا كذلك متطلبات التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

▪ دور التربية في تحقيق التنمية المستدامة

أ. المناهج الدراسية والأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة

لقد لعبت المناهج الدراسية – ومنذ زمن طويل- دورا في جانب ما يعرف بالتربية البيئية في العالم العربي. ولكن للأسف بقى محدودا، ومركّزاً على الجانب المعرفي فقط، ولذلك لم تظهر آثاره على سلوكيات الطلبة بشكل كبير، بالرغم من أن بعض الدول وضعت من ضمن أهدافها العناية بالبيئة والمحافظة عليها. فمن ضمن أهداف التعليم الأساسي والثانوي في اليمن مثلا: فهم القواعد الصحية وتطبيقها والحرص على نظافة البيئة، وحمايتها (الاغبري، 2004). وفي سلطنة عمان نجد أن أحد أهداف التعليم الأساسي هو قدرة الطلبة على التعامل مع المشكلات التي يعاني منها العالم والخاصة بالبيئة وكيفية المحافظة عليها (Ministry of Education, 2001) لكن التربية البيئية لا تعني معارف فقط، بل هناك مهارات وقيم وسلوك. ولكي يكون ذلك لابد من توافر خبرات حقيقية داخل المنهاج تعمل على إكساب المهارات وتكوين الاتجاهات.

وفي ما يلي مجموعة من الأفكار- التي قد تكون موجودة في مناهج التعليم، وإذا لم تكن موجودة فيمكن إدخالها إذ قد تسهم في تكوين وعي بيئي لدى المتعلمين يسهم في تنمية بيئية مستدامة.

1. ادماج المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية

توجد في الأدب التربوي ثلاثة مداخل في كيفية تضمين المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية هي:

- **المدخل المستقل**: والذي يعني إعداد برامج أو مواد مستقلة ضمن الخطة الدراسية تعنى بدراسة البيئة.
- **المدخل الجزئي**: ويعني تخصيص وحدات خاصة ضمن المواد المتعارف عليها كالعلوم والدراسات الاجتماعية تعنى بالبيئة.
- **المدخل الاندماجي (التكاملي)**: ويعني دمج المفاهيم البيئية وقضايا البيئة في جميع المواد الدراسية الموجودة ضمن خطة الطالب دون مواد بعينها.

ومعظم النظم التربوية في دول الخليج وشبه الجزيرة العربية تبنت المدخل الجزئي والمدخل الاندماجي في تضمين المفاهيم البيئية في المناهج الدراسية كون إعداد مادة مستقلة بالتربية البيئة قد يشكل عبئا دراسيا كبيرا على الطلبة. فلقد تبنت وزارة التربية والتعليم والشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة مدخل إدماج المفاهيم البيئية ضمن المواد الدراسية المختلفة في سياق علمي ومنطقي، فضلا عن المدخل الجزئي بشكل محدود في بعض المواد الدراسية (د.ت، 2004). أما الأمثلة على ذلك من مناهج سلطنة عمان فنجد أن في مادة الإحياء للصف العاشر من التعليم العام وحدة خاصة بالبيئة وعلاقة الإنسان به.

2. توظيف التقنيات الحديثة في التدريس

من ضمن البرامج الحاسوبية التي يمكن استخدامها برنامج (BioNet) وهناك برنامج آخر شبيه اسمه (EcoNet) فالبرنامج الأول برنامج ألماني هدفه تكوين وعي لدى الطلبة بالبيئة وقضايها مستخدما شبكة الانترنت، ويوفر معلومات كثيرة للطلبة يستخدمونها في دراستهم. كما يشمل مساحة لمناقشة الموضوعات البيئية بين الطلبة أنفسهم ومع معلميهم ومع

الآخرين من خلال ساحة الحوار التي توجد في البرنامج (Sarnow, 1997). وقد انضم إلى البرنامج عدد كبير من المدارس من داخل المانيا وخارجها من الدول الأوروبية.

3. الدراسة الحقلية

تعد هذه الطريقة من الطرق الجيدة في إكساب الطلبة وعياً حقيقياً لمشاكل بيئتهم، والإحساس بها. وقد أشار توماس (Thomas, 2004) إلى أن الدراسة الحقلية لا بد من أن يدركها المعلمون كجزء أساسي ومكمل للمنهج المدرسي، لأنها تشعر الطلبة بأهمية البيئة، وتثير لديهم الدافعية للبحث والتقصي عنها وعن أفضل سبل العيش فيها. ان هذه الطريقة اذا ما أحسن تطبيقها وتوظيفها بشكل جيد ستساعد على تكوين مواطن مثقّف بيئياً متحلياً بمجموعة من الصفات في تعامله معها وممتلكاً مهارات التفكير التي يستطيع استخدامها في معالجة قضايا البيئة والموازنة بين جودة الحياة وجودة الطبيعة. وهناك ممارسات موجودة في النظام التعليمي العماني، وباقي دول الخليج العربي من خلال زيارات الطلبة للمحميات الطبيعية والشواطئ لدراستها والتعرف على مكوناتها.

4. برامج خاصة تعنى بالبيئة

يمكن أن يتم تصميم برنامج خاص بالبيئة ليس له علاقة مباشرة بالمواد التقليدية التي تعنى بالبيئة مثل العلوم أو الدراسات. ومن أمثلة على تلك البرامج، برنامج يعرف بـ«السياحة الجديدة» والذي يعرف باللغة الانجليزية بـ (New Tourism) المطبق في بعض المدارس في الجنوب الاسترالي. ويهدف هذا البرنامج إلى تكوين أفراد يؤمنون بالسياحة البيئية، أي أن إعداد أفراد يهتمون بالجانب السياحي مع اخذ البيئة وجوانبها المتعددة في الاعتبار (السائح المسؤول Holthouse, 1998)

5. استخدام المتاحف والمعارض

يستطيع زوار هذه المعارض والمتاحف التعرف أكثر على البيئة ومكوناتها من تربة وماء وهواء وطاقة..... كما يستطيع الزوار ممارسة مجموعة من الأنشطة ذات العلاقة بالبيئة، مثل دخولهم في نقاش مع بعضهم البعض، ومع الآخرين المسؤولين عن تلك المتاحف والمعارض في قضايا بيئية مثل تغير المناخ، والطاقة ودورها في الحياة (Butler, 2004). وللأسف لا نجد تفعيلا لهذا الجانب في واقعنا العماني على الأقل، اذ نجد ان زيارة الطلبة إلى تلك المتاحف لا يقتصر الا على الترفيه والتنزه، كما أن تلك المتاحف غير مجهزة تجهيزا جيداً من الناحية البيئية.

6. مشاريع الطلبة

يهدف المشروع بالأساس إلى تنمية مجموعة من المهارات لدى الطلبة مثل التخطيط والتصميم، والتنفيذ، واتخاذ القرار، وتنمية القراءة والكتابة. ومن الجانب البيئي، فمن الممكن أن يكون المشروع الذي يقوم به الطالب في مادة العلوم أو الدراسات الاجتماعية مثلا عن قضية بيئية. وبما أن المشروع يحتاج إلى جهد وعمل من الطالب ووقت أيضاً، فمن المأمل أن يكون هناك احتكاك كبير بين الطالب والقضية البيئية التي يدرسها في المشروع، وبالتالي يتعرف بصورة أكبر على بيئته ومكوناتها، وسبل المحافظة عليها. ونجد نفعيلا بشكل جيد للمشاريع في التعليم في سلطنة عمان وباقي دول الخليج العربي، اذ تعد مما يقيم به الطلبة في المادة.

7. استخدام أساليب التدريس المناسبة

هناك عدة أساليب يمكن أن يستخدمها المعلم لتدريس موضوعات البيئة مثل التعلم التعاوني التي يتعاون الطلبة من خلاله على تحقيق هدف مشترك مثل التحقق من مسألة عامة أو الرد على مشكلة مجتمعية (منتدى يونيفوك – 4, 2004). وقد ركزت سلطنة عمان على هذا الجزء

بشكل جيد من خلال تبنيها لطرائق التدريس الحديثة في نظام التعليم الأساسي (وزارة التربية والتعليم، 2004)، كما ان باقي دول الخليج العربي وشبه الجزيرة تبنت مثل تلك الطرائق، وذلك إيمانا بأهميتها في تكوين السلوكيات والاتجاهات نحو مشاكل المجتمع وقضاياه.

8. استخدام الملصقات والصور والمجلات البيئية

تزخر دول الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية بالعديد من المجلات التي تعنى بالبيئة مثل (بيئة البحرين) التي تصدرها الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية بمملكة البحرين، ومجلة (الإنسان والبيئة) وهي مجلة فصلية تصدرها وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه بسلطنة عمان، ويمكن توظيف ما تطرحه تلك المجلات من موضوعات في تدريس موضوعات البيئة، وكيفية المحافظة عليها.

9. المسابقات بين الطلبة

يمكن أن يتم تفعيل الاهتمام بالبيئة وعلاقتها بالإنسان من خلال المسابقات التي تتم بين الطلبة داخل المدارس أو خارجها، على ان لا تقتصر تلك المسابقات على الجانب المعرفي، بل أيضا على الجانب السلوكي. ولقد اهتمت السلطنة بذلك من خلال تبني وزارة التربية والتعليم مسابقة تسمى «مسابقة النظافة والصحة في البيئة المدرسية» التي من ضمن أهدافها (وزارة التربية والتعليم، 2001):

10. تصميم المناهج وفق منحى العلم والتقانة والمجتمع والبيئة

ان البيئة هي التي تتأثر بتطبيقات العلم (التقانة)، وإهمال أفراد المجتمع لها مما عكس ذلك في تدهورها واستنزاف مواردها الطبيعية. كما أن مفهوم التنمية المستدامة الذي نحن نعالجه في هذه الورقة بدأ يأخذ اهتماما واسعا من قبل التربويين، ولكي تكون هناك تنمية مستدامة لا بد

من أن تكون البيئة قد تم أخذها في الحسبان، وان يتم المحافظة عليها. وقد طورت «بيدريتي» وزملاؤها نموذجا يوضح العلاقة بين العلم والتقانة والمجتمع والبيئة (الرمحي، 2004).

أن تصميم المنهاج وتدريسه ينبع من قضايا معينة، يتم دراستها من حيث تأثير العناصر الأربعة عليها. وبعد ذلك يقوم الطلبة بتحليل القضايا وبالتالي الوصول إلى اتخاذ القرار الذي يتم في النهاية القيام بمجموعة من الأعمال والأفعال لتنفيذ تلك القرارات، وكمثال على ذلك فان المنهج قد يطرح قضية التصحر كقضية توثر على استدامة الحياة على هذه الأرض، فيعرض المشكلة في الكتاب ثم يقوم المعلم مع الطلبة بدراستها من أربعة جوانب هي العلم (المسببات، كيفية الحل)، التقانة (كيف ساهمت في المشكلة وكيف يمكن أن تساهم في حلها)، المجتمع (اثر التصحر على حياة الإنسان)، والبيئة (كيف تأثرت البيئة بالتصحر، وكيف يمكن إعادة تأهيل البيئة). ثم تتم المراجعة والتقييم النقدي للقضية والحلول المقترحة للوصول إلى أفضل الحلول لمعالجتها، وأخيرا القيام بمجموعة من الإجراءات على المستوى الشخصي أو المجتمع.

وهناك عدة ممارسات في هذا الجانب في مناهج دول الخليج العربي، فمثلا مناهج العلوم في التعليم الأساسي بالسلطنة أعيد تأليفها وتصميمها من خلال منحى العلم والتقانة والمجتمع والبيئة. فكتاب الصف السادس أساسي علوم فيه وحدة خاصة بالعلاقة بين العلم والتقانة وتأثيرهما على المجتمع والبيئة.

ب. التدريب والأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة

للمعلم دور مهم جدا في التنمية المستدامة سواء كان على المستوى الشخصي أو على مستوى المحيطين به في المجتمع من طلبة وغيرهم. وانتقل دوره من ناقل المعرفة إلى ميسر لها، يسعى إلى الانتقال بطلبته إلى مرحلة من الاعتماد على أنفسهم واستخدام

مهارات التفكير المختلفة في حل مشاكل المجتمع الذي يعيشون فيه، كما يعمل على توعية أفراد المجتمع نحو السلوك السليم والتعامل الرشيد مع البيئة. وهذا يتطلب بطبيعة الحال إعداد هذا المعلم في كليات إعداد المعلمين أعدادا غير تقليدي يتطلب استخدام أساليب تدريس وتدريب مختلفة. وقد أشار إبراهيم (2001) إلى أن المعلم يجب أن يكون بمثابة الهيكل الأساسي لأية إستراتيجية قومية للتعليم تأخذ في اعتبارها البعد البيئي كأحد مكوناتها أو أركانها الأساسية. كما أوصت الوثائق الصادرة عن الأمم المتحدة بضرورة تناول محتوى المنهج المدرسي لبرامج إعداد المعلمين الموضوعات التي تتصل بطبيعة التعليم البيئي والإنمائي وطرقه، وتوضيح كيف يمكن الاستفادة من خبرة الهيئات غير الحكومية ذات الصلة (جمعة وعيسان، 2005).

ولكن كيف يمكن أن يسهم تدريب المعلمين في التنمية المستدامة؟ يمكن أن يقدم تدريب المعلمين الكثير في مجال التنمية المستدامة. فبعض الكليات يمكن أن تقدم مقررا خاصا في مجال دور التعليم في التنمية المستدامة يعنى باكساب الطلبة المفاهيم والعمليات الخاصة بذلك. واذا لم يكن الأمر كذلك فالمقترح الآخر هو ضرورة تضمين موضوعات التنمية المستدامة في المقررات التربوية والأكاديمية التي تقدم للمعلمين. هذا بالنسبة للمعلمين قبل الخدمة أما بالنسبة للمعلمين أثناء الخدمة فيمكن أن يتم إقامة مشاغل وورش عمل لهم تتضمن مفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها الثلاثة.

وكتركيز على البعد البيئي، فإننا نجد اهتمام بعض كليات إعداد المعلم بها بشكل لافت من خلال المقررات المطروحة، فمثلا برنامج الدبلوم في التأهيل التربوي، والذي يعرف اختصارا بـ (PGCE) (Postgraduate Certificate of Education) في جامعة هارتفردشاير (University of Hertfordshire) بالمملكة المتحدة قد خصص محاضرة تليها ورشة عمل في كل أسبوع عن التربية البيئية، كما انه يتم تضمين قضايا البيئة في المقررات الأخرى (Bloomfield, 1998) . أما في جمهورية المانيا الاتحادية فيتم إدماج بعض القضايا البيئية التي تخص حماية البيئة والأسس البيئية في جميع المقررات التي تطرحها كليات الجامعات الألمانية أو في البرامج التدريبية دعما للسياسة الألمانية في جعل المنهج أخضر (جمعة وعيسان، 2005).

أما على المستوى الخليجي، والعربي بشكل عام لازال موضوع التنمية المستدامة لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل مؤسسات التدريب وأعداد المعلمين. وان كان هناك بعض الجهود لا يمكن انكارها منها على سبيل المثال وجود مقرر بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس بعنوان «التربية البيئية»، وهو مقرر اختياري لطلبة الجامعة، وليس اجباريا. كما أن كلية الآداب والعلوم في جامعة نزوى، وهي جامعة خاصة حدية النشئ بسلطنة عمان تطرح مقررا اجباريا على الطلبة الذين يدرسون فيها بعنوان «الإنسان والبيئة» يعنى بعلاقة الإنسان ببيئته. أما في كلية التربية بجامعة قطر بعنوان فيوجد مقرر بعنوان «علم النفس البيئي» يبحث عن العلاقة بين سلوك الإنسان والبيئة، وهو مقرر اختياري لطلبة الكلية.

ج. الشراكة بين القطاعات التربوية والمؤسسات المجتمعية والأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة

يرى فيين وويلسون (2005) أن أحد العناصر الأساسية التي يقوم عليها نموذج التعليم المقترح الذي يسعى إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة، هو أهمية الشراكات، اذ لابد من مشاركة فئات مختلفة من المجتمع في إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة. وهذا بطبيعة الحال أمر مفروغ منه، إذ أن التعليم لا يقوم بدوره على أكمل وجه الا اذا كانت هناك شراكة حقيقية بين القطاعات المختلفة في المجتمع كقطاع الصناعة والتجارة والزراعة، والقطاعات الخدمية المختلفة. ولكي تنجح مثل هذه الشراكة فان مساهمة ممثلي القطاع الخاص في المجالس واللجان صانعة القرار تعد ضرورية ومهمة (مولر، 2004).

وعلى مستوى سلطنة عمان فهناك مجموعة من التجارب جديرة بالذكر في هذا الجانب، منها الشراكة بين وزارة التربية والتعليم وسوق مسقط للأوراق المالية، اذ يتم تنظيم في كل سنة معرض لأنشطة سوق مسقط للأوراق المالية يقوم الطلبة والمعلمون فيه بممارسة أنشطة شراء الأسهم وبيعها، وكذلك التعرف أكثر على بيئة سوق مسقط من خلال المعرض المصاحب. وقد أثبتت التجربة نجاحها بدليل تكرارها سنويا، وإقبال الطلبة والمعلمين عليها بشكل جيد. كما توجد شراكة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة

البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه، اذ يقوم الطلبة بحملة نظافة للشواطئ العمانية في احتفال السلطنة بيوم البيئة العماني ويوم البيئة العالمي، وهذا يساعد على ربط الطالب ببيئته التي يعيش عليها.

أما على المستوى الدولي، فهناك الكثير من الجهود قامت بها دول العالم وضحت فيها بشكل جيد الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب ومؤسسات المجتمع الأخرى من أجل وضع أبعاد التنمية المستدامة حيز التنفيذ. ومثال على ذلك برنامج دول بحر الأبيض المتوسط للتعليم من أجل البيئة والاستدامة (Mediterranean Education Initiative for Environment and Sustainability) وهو برنامج مشترك بين مجموعة من المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية متمثلة في المدارس والجامعات مما يعكس أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب ومؤسسات المجتمع المدني (Connect, 2005b). والهدف الأساسي من البرنامج هو تشجيع الطلبة والمعنيين بالتربية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة. وقد تم إدخال موضوعات البرنامج في المناهج المطبقة بحيث لا يكون هناك عبء على الطلبة بإدخال مناهج جديدة. وهناك عدة أغراض للبرنامج منها:

- إيجاد نوع من الشراكة بين المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية في التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- مراجعة النظم التربوية في الدول المطبقة للبرنامج من حيث اهتمامها بالبيئة والتنمية المستدامة، والى أي مدى تتم مشاركة المنظمات الأهلية والحكومية الأخرى في التخطيط والتنفيذ لتلك النظم؟.
- تحسين عملية اتخاذ القرار في قضايا المجتمع لدى الطلبة من خلال تدريبهم على ذلك في المدارس.
- تحسين عملية التعليم والتدريب وخاصة لدى النساء من خلال استخدام مداخل متعددة في التدريس مثل المدخل البيموضوعي (Interdisciplinary Approach)، الذي يتم فيه ربط الموضوعات المختلفة من المواد المختلفة مع بعضها البعض أثناء التدريس.

إن قضايا البيئة والتنمية لا يجب بأي حال من الأحوال أن تكون فقط من مسؤولية الحكومة، بل ان العمل التطوعي من قبل أفراد المجتمع في هذا الموضوع يعد أمرا حيويا. وفي كثير من دول العالم نجد انتشار منظمات وجمعيات تطوعية تعنى بالبيئة والتنمية المستدامة، وكمثال على ذلك منظمة الشباب البيئية في أنجولا، وهي منظمة أهلية تتكون من أفراد متطوعين، كما أنها لا تتلقى دعما حكوميا. وتتمحور جهود المنظمة على أربعة مجالات هي: التعليم والتدريب البيئي، وتطوير الموارد، والأبحاث، والتوعية البيئية عبر وسائل الإعلام (روسو، 2004).

وعلى الصعيد الخليجي نجد مجموعات من الجمعيات المنتشرة في دوله تعنى بالبيئة بعضها له ارتباط بالحكومة، والآخر تطوعي، ومثال على ذلك جمعية أصدقاء البيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومجموعة الإمارات للبيئة، ومجموعة الإمارات للبيئة البحرية، وجمعية أصدقاء البيئة البحرينية، ومركز أصدقاء البيئة القطري، والجمعية الكويتية لحماية البيئة.

الفصل الثالث

المقترحات والتوصيات

▪ المقترحات

يمكن اقتراح مجموعة من النقاط لتفعيل الشراكة بين القطاعات التربوية والمؤسسات المجتمعية والأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة:

1. تبني سياسة واضحة وبرامج مخططة من قبل الحكومة في كيفية تطبيق «التعليم من أجل التنمية المستدامة».
2. مشاركة مؤسسات المجتمع المختلفة في وضع السياسات التعليمية والتدريبية في المؤسسات التربوية لتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة.
3. إقامة نظام وطني بهدف ضمان الروابط والحوار بين مختلف المشاركين (ريفاتييري، 2004).
4. إنشاء جمعيات مهنية تطوعية وغير تطوعية في المجتمع تعنى بالتنمية المستدامة ودور التعليم فيها، مثل جمعية البيئة والتنمية المستدامة.
5. ربط الطلبة والمعلمين بالمجتمع ومؤسساته من خلال برامج التدريب في أماكن العمل.
6. تشجيع مؤسسات المجتمع المختلفة لإبراز أنشطتها في مجال التنمية المستدامة عن طريق المعارض المختلفة التي تقام داخل مؤسسات التعليم وخارجها.

ان تبني مثل هذه الاستراتيجيات وغيرها يمكن أن يساهم في تحقيق تنمية مستدامة داخل المجتمع يشترك فيه الجميع، ولا يتم استبعاد أي قطاع حتى نضمن أن أهداف التنمية المستدامة تطبق وتترجم من الجميع.

■ التوصيات

ان موضوع التنمية المستدامة وعلاقته بالتعليم والتدريب موضوع طويل وشائك ولا يمكن اختصاره في صفحات لا تتجاوز (24) صفحة، ولكنها محاولة من أجل توضيح بعض النقاط به، الذي أصبح من أولويات منظمة اليونسكو في العقد الحالي (2005-2014). وبعد كل ذلك الاستعراض أقترح ما يلي في موضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة:

1. تبني وزراء التربية والتعليم والتعليم العالي والتدريب المهني مفهوم «التعليم من أجل التنمية المستدامة» وترجمته في الخطط والبرامج التعليمية.
2. الأخذ في الاعتبار المعلومات، والمهارات والكفايات الواردة في وثائق الصادرة من منظمة اليونسكو كمحصلة للاجتماعات المتعددة عن دور التعليم في التنمية المستدامة في تصميم المناهج الدراسية في جميع المستويات التعليمية.
3. الاستفادة من الخبرات المختلفة المطبقة في بعض الدول العربية والأجنبية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة على أن تتولى المكاتب الإقليمية لليونسكو في الوطن العربي تنسيق ذلك.
4. تصميم منهج مادة العلوم والدراسات الاجتماعية في ضوء منحى العلم والتقانة والمجتمع والبيئة.
5. استخدام المعلم في جميع المستويات الدراسية لأساليب تدريس مناسبة في تدريس المواضيع البيئية (تأدية الأدوار، المناقشة، التعلم المبني على حل المشكلات، الزيارات الميدانية).
6. استخدام الأساليب التدريسية التي تتم خارج الغرفة الصفية (الأنشطة اللاصفية، المتاحف والمعارض، الدراسة الحقلية).
7. الاهتمام بموضوع تدريب المعلمين على التعليم من أجل التنمية المستدامة سواء قبل الخدمة أو أثناءها.

8. تكوين شراكة حقيقية بين القطاعات التربوية والمؤسسات المجتمعية لأجل تحقيق أهداف الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة.
9. إنشاء نواد صديقة بالبيئة أو جماعة أصدقاء البيئة داخل المدارس والجامعات ومعاهد إعداد المعلمين.
10. إنشاء منظمات أهلية تطوعية تعنى بالبيئة والتنمية المستدامة.

المراجع

أ. مراجع القسم الأول

مصادر تمت الإفادة منها

1. د. أيوب عثمان، «قراءة نقدية في قانون التعليم العالي في فلسطين» اليونسكو، 2004. مكتب اليونسكو الإقليمي «التعليم للجميع» بيروت، كانون الأول/ديسمبر، 2003.
2. د. سليمان عواد سليمان، «التعليم والتدريب التقني والمهني، والأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة»، ورشة العمل حول واقع وآفاق مؤسسات العمل الصغيرة لدول المغرب العربي، تونس، شباط/فبراير 2005.
3. عبد الرحيم مراد، «نشرة تعريفية عن التعليم المهني» وزارة التربية والتعليم العالي، بيروت، 2003.
4. علي نصر الله، «إدارة المشروعات الصغيرة (اجادة)»، ورشة العمل الإقليمية حول تطوير الإدارة في مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني للدول العربية، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2004.
5. غازي قانصو، «تطوير أساليب التعاون والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والتدريبية وسوق العمل»، ورشة العمل الإقليمية حول تطوير الإدارة في مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني للدول العربية، عمان، تشرين الأول/أكتوبر 2004.
6. د. هشام كحيل، «التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين – مشروع لاستراتيجية وطنية»، اليونسكو، 2004.

ب. مراجع القسم الثاني

المراجع العربية

1. داغر (ألبير): «البعد الاقتصادي» في الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، إصدار مشترك لليونسكو والأكاديمية العربية للعلوم، بيروت 2005.
2. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية: التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في القرن الحادي والعشرين (توصيات اليونسكو ومنظمة العمل الدولية)، باريس 2002.
3. ملحق عدد 4 لنشرة اليونسكو – يونيفوك عدد 9 (أيلول/سبتمبر 2004).
4. وزارة التّربية والتّكوين: دليل التّكوين المهني، تونس 2002–2003
5. وزارة التنمية والتعاون الدولي: تونس بلد الاقتصاد الواعد، منشورات وزارة التنمية والتعاون الدولي، وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، تونس 2004
6. الوكالة التونسية للتشغيل: دليل باعث المؤسسة الصغرى – منشورات وزارة التشغيل بالجمهورية التونسية – تونس 2002 .

المراجع الأجنبية

1. Clément. S, Walther. R, Bougault. H et Filipiak. E Les mécanismes du financement de la formation professionnelle, Algérie, Maroc, Sénégal, Tunisie, Agence Française de développement, France 2005.
2. Entreprendre en Tunisie, Publi, Performances, Tunis 1998.
3. Fondation européenne pour la formation: Pratiques et dispositifs deformation des formateurs dans les pays du Maghreb. Rapport de synthèse, Turin avril 2002.

ج. مراجع القسم الثالث

المراجع العربية:

1. ابراهيم، مجدي، **التربية البيئية في مناهج التعليم**، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، 2001
2. أحمد، عبد الواحد، **استخدام مدخل التفاعل (العلم/التقانة/المجتمع/البيئة) وعلاقته بتنمية المعتقدات والميول العلمية والتحصيل لطلاب المرحلة الإعدادية في دولة البحرين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحرين 1998
3. الأغبري، بدر **إصلاح التعليم وتطويره في اليمن**، صنعاء، دار الكتاب 2004
4. باسيل، فاضل، متطلبات التطوير التربوي في سلطنة عمان للتعليم ما بعد الأساسي للصفين (11-12) في ضوء بعض التجارب العالمية والعربية، **ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الإقليمية حول تطوير التعليم ما بعد الأساسي بالدول العربية للصفين** (11-12)، مسقط، وزارة التربية والتعليم 2005
5. التوبي، عبدالله **المعلومات البيئية ومصادرها لدى طلبة المرحلة الثانوية الأكاديمية في سلطنة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك 1995
6. جاسم، صالح، التنوير البيئي لدى معلمي العلوم بالمرحلة المتوسطة بدولة الكويت، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، 2 (1) :136-178، 2001.
7. جمعة، ناريمان، وعيسان، صالحة، إعداد المعلم في ضوء التنمية المستدامة: دراسة مقارنة لبعض الاتجاهات العالمية المعاصرة وإمكانية الإفادة منها في سلطنة عمان، التربية والتنمية، السنة الثالثة عشر، العدد 33 :159-212، 2005.

8. د.ت.، مفهوم التربية البيئية: تضمين التربية البيئية في المناهج الدراسية بدولة الإمارات العربية المتحدة، التربية، العدد 13:52-56، 2004.

9. الرمحي، حمود، **تحليل كتب العلوم بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء منحى العلم والتقانة والمجتمع والبيئة** (STSE)، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السلطان قابوس 2004.

10. **روسو**، فلاديمير، تدريب الشباب كتربويين بيئيين في انغولا، **نشرة اليونسكو-يونيفوك**، (9):5، 2004.

11. ريغاتييري، ماريلزا، اليونسكو-البرازيل: الحد من الفقر وعدم المساواة، **نشرة اليونسكو-يونيفوك**، (9) :13، 2004.

12. تنك، ك. م.، وشردني شنكو، ل.س.، وساخييف، ف.ج.، لبدينسكي، يو. بب. وفولوشن، ف.ف. وكولي بن، ف.أ. **المعيشة في البيئة: كتاب مرجع للتربية البيئة**، ترجمة ادارة التأليف والترجمة والنشر، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1990

13. سليمان، عواد، التعليم والتدريب التقني والمهني والأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة، **ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل حول واقع وآفاق مؤسسات العمل الصغيرة لدول المغرب العربي**، تونس، 1-2/3/، 2001.

14. ليم، محمد. التربية البيئية في برامج إعداد المعلمين في التعليم العالي، ورقة **عمل مقدمة إلى ندوة الإنسان والبيئة**، مسقط، مكتب التربية العربي لدول الخليج، (17-1988/12/20)،1990

15. لشربيني، أحمد،. كيف غيرنا جغرافية الأرض؟، **مجلة العربي**، العدد 562: 158-162 2005

16. صباريني، محمد، والحمد، رشيد (**الإنسان والبيئة، التربية البيئية**)، اربد، مكتبة الكتاني 1994

17. فيين، جون، ويلسون، دافيد نموذج جديد من التعليم والتدريب التقني والمهني المتمحور حول الإنسان، **نشرة اليونسكو - يونيفوك**، (10):2-3، 2005.

18. متولي، زين العابدين، نافذة على قضايا البيئة، **مجلة الوعي الإسلامي**، 408: 26-31 1999

19. منتدى يونيفوك – 4، التعليم والتدريب التقني والمهني والاعتبارات الثلاثية للتنمية المستدامة، **ملحق نشرة اليونسكو - يونيفوك**، 9، 2004.

20. مولر، بيتينا، سكوا (SEQUA): التوأمة بين منظمات الأعمال الدولية من أجل تعليم وتدريب تقني ومهني (TVET) يتوافق مع الطلب، **نشرة اليونسكو - يونيفوك**، (9): 9، 2004.

21. الهاشمي، جمعة، **مستوى المعلومات البيئية لدى طلبة كلية التربية بجامعة السلطان قابوس وعلاقته باتجاهاتهم نحو البيئة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس 2003

22 وزارة البلديات الإقليمية والبيئة العمانية، أهمية التوعية والإرشاد في الحفاظ على البيئة، **البلديات الإقليمية والبيئة**، 3: 10-17، 1995.

23. وزارة التربية والتعليم، **دليل مسابقة المحافظة على النظافة والصحة في البيئة المدرسية**، مسقط، شركة مطابع الباطنة ومكتاباتها، 2001

24. وزارة التربية والتعليم، **التقرير الوطني حول جودة التعليم في سلطنة عمان**، مسقط، سلطنة عمان، 2004 .

المراجع الأجنبية

1. Aikenhead, G. (1998). STS science in Canada: from Policy to student evaluation, Retrieved August, 2, 2005 from the World Wide, Web: http://www.usask.ca/education/people/aikenhead/STS20.html.

2. Bloomfield, P. (1998). Environmental Education across the curriculum: nursery to university, in Graves. N. (ed.), Education and the Environment, London, University of London Press: 241-272.

3. Butler, S. (2004). Sustainable development at the National Museum of Science and Industry, Education in Science, 208: 13.

4. Connect (2005a). International Implementation Scheme for the UN decade of education for sustainable development (2005-2014), Retrieved August, 21, 2005 from the World Wide Web: http://www.unesco.org/education/ste.

5. Connect (2005b). Mediterranean Education Initiative for Environment and Sustainability, Retrieved August, 21, 2005 from the World Wide Web: http://www.unesco.org/education/ste.

6. Davis, B. (1998). Sustainability and governance of the global commons: lessons of experience and educational needs for the future, in Graves. N. (ed.), Education and the Environment, London, University of London Press: 105-117.

7. Holthouse, L. (1998). Environmental Education through the senior secondary assessment board of South Australia's Year 12 Tourism syllabus, in Graves. N. (ed.), Education and the Environment, London, University of London Press: 213-220.

8. Lowe, I. (1998). Environmental Education: a key to a sustainable development, in Graves. N. (ed.), Education and the Environment, London, University of London Press: 95-104.

9. McConnell, M. (1982). Teaching about science, technology and society at the secondary level in the United States: an educational dilemma for the 1980's, Studies in Science Education, 9: 10-14.

10. Ministry of Education (2001). Basic Education in the Sultanate of Oman: the Theoretical Framework, Muscat, Ministry of Education.

11. Palmer, J. (1998). Environmental Education in the 21st Century: Theory, Practice, Progress and Promise, London, Routledge.

12. Sachdev, P. (1998). Training teachers for environmental education: a programme for action, in Graves. N. (ed.), Education and the Environment, London, University of London Press: 261-272.

13. Sarnow, K. (1997). BioNet: an inspiring initiative for ecology using internet, in Thompson, D. (ed.). Science Education in the 21st Century, Hants, Arena: 51-58.

14. Thomas, A. (2004). Education for sustainable development and out of classroom learning, Education in Science, 208: 10-12.

15. UNESCO-UNEVOC International Centre for Technical and Vocational Education and Training (2004). Orienting technical and vocational education and training (TVET) for sustainable development, A discussion paper for UNESCO International Experts Meeting, Bonn, 25-28/10/2004.

16. Woolman, D. (1998). Curriculum development for activism in environmental education, in Graves. N. (ed.), Education and the Environment, London, University of London Press: 185-205.

17. World Summit on Sustainable Development (2002). Plan of Implementation, Johannesburg, par. 19.

UNESCO Regional
Office - Beirut

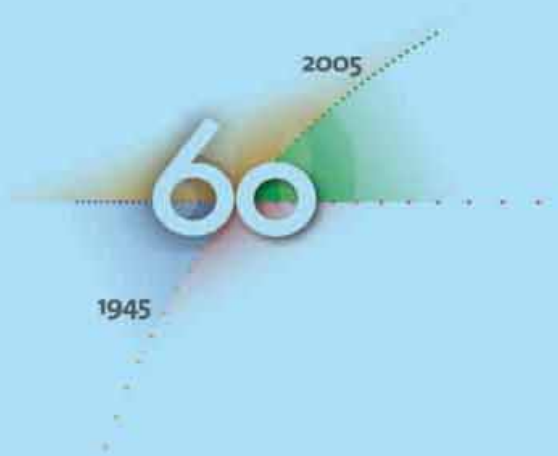

The Role of Education and Training in Sustainable Development: Social, Economic and Environmental Dimensions

UNESCO - UNEVOC Studies on TVET
Arabic Version - Issue Six

6

Beirut, January 2006

UNESCO Regional
Office - Beirut

The Role of Education and Training in Sustainable Development: Social, Economic and Environmental Dimensions

UNESCO - UNEVOC Studies on TVET

Arabic Version - Issue Six

6

Beirut, January 2006

The Arabic version of the UNESCO-UNEVOC Studies on TVET is published by UNESCO Regional Office for Education in the Arab States - Beirut, the Regional Unit of UNEVOC Network in the Arab States.

For more information or inquires, you can contact:
UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States - Beirut
P. O. Box 11-5244
Beirut - Lebanon
Tel: 961 1 850 013/4/5
Fax: 961 1 824 854
E-mail: beirut@unesco.org
Website: www.unesco.org.lb

Authors of the study:
- Dr. Mohammad Jabir Ali, Al - Nahrain University - Iraq
- Dr. Abdallah AmboSaeedi, Sultan Qaboos University - Oman
- Dr. Jilani Lamloumi, Ecole Superieure des Sciences et Techniques de Tunis.
- Dr. Sulieman A. Sulieman, UNESCO Regional Office - Beirut

\

The opinions, ideas and terminology presented and used in the study are those of the authors and do not necessarily represent UNESCO's opinions toward Member States.

Content (English Summary)

Foreword

I. The Role of Education and Training in Sustainable Development for the Arab Mashrek Countries - Social Dimension
Dr. Mohammad Jabir Ali - Iraq

II. The Role of Technical and Vocational Education and Training in Sustainable Development for Maghreb Countries - Economic Dimension, Dr. Jilani Lamloumi - Tunisia.

III. The Role of Education and Training in Sustainable Development for Arab Gulf States - Environmental Dimension
Dr. Abdallah AmboSaeedi - Oman

Foreword

Education, Training and Sustainable Development are three fields for life were selected to be the topic in the Regional Workshop on the Role of Education and Training in Sustainable Development (Manama - Kingdom of Bahrain, 19-21 September 2005), as part of TVET-UNEVOC programme for 2004-2005, and follow-up on Bonn Declaration issued at the end of the International Expert Meeting on "Learning for Work, Citizenshie and Sustainability", Bonn, 25-28 October 2004.

Thirty five (35) officiales, experts and specialists from thirteen (13) Arab countries, UNESCO Offices in Beirut and Doha, and the International Centre for TVET - Bonn Centre took part in Bahrain Workshop. The Organizing Committee for the Workshop had highlighted the social, economic and enviromental dimensions of sustainable development, according to the plan of action of the UN Decade on Education for Sustainable Development (2005-2014). The main working papers discussed in the Workshop were developed into a reference study in TVET-UNEVOC Searies to reflect on future orientations in the fields related to Sustainable Development in the Arab countries.

I would like to thank the team of experts and specialists whom they participated in the preparations of the study, and call on colleagues to benefet in TVET-UNEVOC programmes to include presented ideas and sugesstions in the study within future developmental plans and programmes.

Dr. Ramzi Salame
Director, a.i
UNESCO Regional Office - Beirut

I. The Role of Education and Training in Sustainable Development for the Arab Mashrek Countries - Social Dimension

Dr. Mohammad Jabir Ali - Iraq

• ***Introduction***

After organizing, conducting, and attending numerous conferences and symposia, it is inevitable to ask what all of this effort has contributed to the structure of educational systems of Technical and Vocational Education and Training (TVET). Apparently, it has not. If it did, it has not got to the classroom and never to the student himself/herself. It defiantly has not reached the society and affected its sectors.

TVET decision makers and educational leaders have been torn between two directions. One claims portraying contemporary spirit engaging in collecting debatable quantitative data to be analyzed in order to get to fruitful conclusions. Hence, ignoring, in most cases; qualitative aspects of this sophisticated phenomenon called learning.

The second elaborates on very specialized terminologies and vague theories emphasizing theoretical differences trying to solve problems on this level. Hence, departing from the real on the ground issues, those issues that deal with the classrooms and eventually with the students.

We need:

1. Actual realistic and objective approa1ches which do not set aside actual details of the learning process taking place in the classroom and/or in the lab and in the institute or school itself.
2. Objective analytical attitude, which avoids personal and subjective tendencies.

3. Alignment with the accumulation of knowledge emerging in the world in the area of TVET.

It is evident that most of TVET systems in Arab countries have disappointed their societies by not fulfilling actual aspirations. They have been acting in a separate environment, which is not closely related to the social atmosphere.

It is evident and clearly observed in TVET leadership believing that the ultimate goal of the institute/school is to make student graduate. There is a strong belief in many leaders that the role of institute ends when the student graduates. This is a fouls belief, especially when we consider the institute as one of the social bodies, which is closely integrated in the aspirations of the big society.

- ***Objectives***

This paper aims at:

1. Analyzing the status quo of TVET in some Arab states is relation to their role in sustainable development.
2. Pinpointing some important factors, that contributes to the failure of some systems of TVET in implementing their role in sustainable development.
3. Highlighting recommended approaches to develop a better and affective role of Arab TVET in sustainable development.

- ***Content***

The paper sighted some relevant citations from Arab TVET literature, which could contribute to verify its stands and conclusions. The writer has not emphasized detailed information

about certain Arab countries, for other papers would present them in the workshop.

The paper comprises three chapters. The first gives a theoretical background and conceptual framework to the topic of TVET and its role in sustainable development, with emphases on social developments. The second gets into professional and educational conduct of some chosen countries, i.e. Iraq, Jordan, Palestine, Syria, and Lebanon in this category. The third gives recommended look and approach to be adopted in further development of TVET in Arab World.

- ***Major Issues***

The paper presents critical approach to many aspects of TVET systems based on the belief that criticism is one way to provoke attention and therefore development. The following are the main points presented in this regards:

1. TVET stated objectives in most of Arab countries avoid the issue of graduates follow-up. They ignore the role of the institute in the society, sharing its aspirations and participating in its professional activities. They have been set, generally speaking, in a theoretical setting disregarding applications in the real society.
2. Lack of experience in negotiation skills to participate in active sharing role with all sectors of production and industry.
3. Lack of solid strategies dealing with actual involvement in vocational and professional contracts with the production agencies in the general society.

- ***Conclusions***

The paper proposed several systematic questions to be asked by a concerned TVET institute in order to enable its leadership and staff to develop a systematic plans and approaches to develop its role in sustainable development. The following questions are a sample of the questions:

1. Where would the graduate go after graduation?
2. Who (and how many) would fail in work and why?
3. How much of the experience gained will be sustainable?
4. Can the students implement what they have gained?
5. How much of whatever they will implement would be
6. useful to the community?
7. What are the most urgent and essential needs of the community.
8. How much of the above information does the institute, or the department, knows?
9. Does the institute have a certain policy and scientific approaches to deal with the outputs these questions provide?
10. Can the institute develop new strategies accordingly?

    Would the institute take any action in this regards of developing an active role on devolvement in sustainable development?

II. The Role of Technical and Vocational Education and Training in Sustainable Development for Maghreb Countries - Economic Dimension

Dr. Jilani Lamloumi - Tunisia

This survey deals with the technical and professional teaching and training in three North African countries: Algeria, Morocco and Tunisia. Its objective is to understand the functioning system of this kind of teaching, have a clear view about its evolution, and check up its efficiency in responding to the national needs of each country facilitating its integration in the new world economic order.

To start with, it should be mentioned that people in general and the governments in particular are becoming more and more aware of the important role this sector may have to enhance the economic growth of their countries - The general view has shifted from considering the technical and professional teaching and training as a solution to those who have left school at an early age, to viewing it as a reliable sector capable of providing the country with highly skilled and qualified manpower urgently required by the economic development.

The governments of the three countries have shown great interest for this sector and have worked a lot on establishing adequate strategies to promote this sector and have devoted much of the investments to set up and finance institutions and schools for technical and professional teaching.

Apart from the states efforts, the technical and the professional teaching has benefited from private investors and entrepreneurs who also contributed in establishing special schools to help young people acquire new skills and get professional and technical qualifications.

The new attitude of the governments as well as that of people in general towards technical and professional teaching or training has led to many positive results, such as improving the competence and the productivity of the worker, teaching young people and helping them start up their own small or medium-sized enterprises, creating new jobs and reducing unemployment.

These benefits will therefore enable the three North African countries to face globalization and improve their competitively in the international markets. However, many difficulties are facing the technical and professional teaching and are hindering its efficiency. The most important hurdles that are meeting the sector are the high cost of training on one hand and the limitation of the financing resources on the other, the imbalance between the offered places in training centres and the number of applicants, and the difficulty of integrating graduate people in the economic life because their qualifications don it meet the needs of the market.

As a consequence, to increase the efficiency of this sector, certain points should be taken into consideration.

First, the methods of training should be more and more flexible, by providing the trainee with a basic knowledge to help him cope easily with the continuously changing requirements of the market.

Second, there should be some kind of collaboration between training centres and institutions of scientific research.

Third, providing the trainee with the basic knowledge concerning the health and the professional safety on one hand and the correct usage of the machines and tools on the other hand.

Finally, taking into account the social and environmental aspects in the training.

III. The Role of Education and Training in Sustainable Development for Arab Gulf States Environmental Dimension

Dr. Abdallah AmboSaeedi - Oman

• *Introduction*

Environmental problems are no longer limited, but they have become multifaceted and intervening with many everyday life situations such as density of cities, energy crisis, developmental problems, armament race, poverty, inequality and illiteracy.

Environmental issues do not affect a specific nation but all nations on earth have their share of these problems. But the developing world countries have paid the heavy price for these issues. It is sufficient to know that half the population in these countries live below the line of poverty; their living circumstances are hard, if not impossible, because of the scarcity of resources, air and water pollution, the cruelty of nature in the equatorial areas, the deterioration of environment, the scarcity of medicine besides the the suffering of more than 1.5 Billion of the population from diseases due to the lack of healthy drinking water or drinking polluted water as well as the inability to establish sanitation projects.

Man is considered the axis of environment. He is the cause of the many problems that are taking place around us. Any solutions for the problems should spring from the knowledge of the nature of the relationship between man and environment as well as the weaknesses in this relationship. The beginning of remedy should start with man who is considered the main factor in environment. In the light of the above-mentioned facts, man has a tremendous

responsibility towards the environment in which he is living and in which his offspring will live in the future. This responsibility is reflected in the changes of behavior, attitudes and living patterns.

The new century has witnessed great challenges. The greatest challenge is finding ways and techniques which enable people to live and work sustainably so all people - regardless of their religion, race, color or living places - can get their needs from the resources without affecting the future of next generations and the availability of resources which enable them to live in peace and comfort.

In the light of all this, the concept of sustainable development emerged as one o the main concepts in the international conferences of environment and development. This reflects the importance of the issue in achieving safe life to every creature living on this earth especially human being. This concept is not as simple as we expect but it is multifaceted and needs a lot of efforts without delay if we want to guarantee safe and comfortable life to us and to the next generations.

Achieving sustainable development requires radical changes in the attitudes and behaviors of the human being either on the personal or social level, in the society he is living in, in his workplace and in every activity he is doing. This is not going to happen unless education takes the initiative through the curricula, teaching and training and partnership between the educational institutions and other institutions in the society.

The world is not just helplessly watching what is happening on our planet. Global conferences and summits have been held to stop this deterioration. The United Nations conference known as "The Earth Summit" which was held in Redo Janeiro (Brazil) in 1992 is considered the peak of attention given to the environment and its

problems and the role of education. This summit was the largest political gathering which for the first time put the environmental issues on the political agenda. The summit emphasized the role of man in sustainable development and the importance of gearing teaching and training towards it. This means that teaching and training are essential for societies to achieve their identities and make the utmost of their resources.

Finally, the United Nations concluded its attention to sustainable development by considering the era from 2005 to 2014 as the Untied Nations Decade of Education for Sustainable Development. This requires from all countries taking the necessary steps and measures to incorporate the concept of sustainable development in their educational plans and programs on all levels and in all sectors. As for the local (Sultanate of Oman) or regional (Gulf countries) level, a number of conferences and debates were held to discuss the issues of environment and to respond to the recommendations and suggestions presented by the global conferences.

A number of definitions of sustainable development appeared in the United Nations' conferences and organizations as well as in the literature related to the relationship of education to the sustainable development concept. For example Davis (1998, 106) defined sustainable development as adopting development strategies that maintain and improve quality of life, both now and in the future, in such a way that viability of ecological processes are ensured. Lowe (1998, 96) describes it as the process to make economic development compatible with protection of the natural environment by integrating economic and environment consideration.

- ***The Role of Education and Training***

The role of education is not simple. Those in charge of education should exert efforts to give it the required role in serving sustainable development. This requires reviewing the role of the curricula, the teacher and the field training so education can achieve its role successfully and properly. Based upon the UNESCO's announcement that the era from 2005 to 2014 is the decade of education for sustainable development, a number of aims have been spelled out to be achieved in this decade. The general aim is to incorporate the value of sustainable development in all aspects of teaching to encourage a change in behavior that allows more sustenance and "considering the society for all". Out of the general aim, five objectives emerged:

1. Given an enhanced profile to the central role of education and learning in the common pursuit of sustainable development.
2. Facilitate links and networking, exchange and interaction among stakeholders in ESD.
3. Provide a space and opportunity for refining and promoting the vision of, and transition to sustainable development ñ through all forms of learning and public awareness.
4. Foster increased quality of teaching and learning in education for sustainable development.
5. Developing strategies at every level to strengthen capacity in ESD.

The Sultanate of Oman with the other Gulf countries strived hard to achieve the aims of sustainable development through a number of educational programs and activities. Some of the steps taken by the Sultanate in the economic and social dimensions are:

1. Adding new subjects in school programs such as Applied Mathematics (Economics), life skills and information technology.
2. Considering the curricular and non-curricula activities such as individual and group projects an integral part of the syllabus.
3. Paying more attention to the English language, introducing new topics of technology and science and providing varied examples in the curriculum.

On the environmental level, the following are some practices in the Omani Educational system and a number of suggestions from the author:

1. Incorporating some units on the environment into the Sciences and Social studies syllabi which investigate the problems of environment, their causes, solutions, ways of maintaining the environment and the relationship of environment to economic and social development.
2. Using modern technology and the internet to present the environmental issues and the role of environment in sustainable development.
3. Curricular and extra-curricular activities which help students to acquire a lot of environmental knowledge and skills.
4. It is possible to design a special program of environment directly related to the traditional subjects such sciences or social studies. An example of these programs is the "New Tourism" program which is applied in some schools in the Southern part of Australia.

5. Field Study: This is a new method of helping students to develop real awareness of the problems of their environment. The students study environment in it natural context, out of the classroom, in the river, sea, field desert...etc.
6. Using museums for sustainable development.
7. Using appropriate teaching methods such as cooperative learning, discussion, role play, debate, case study, problem solving and brain storming.
8. Using posters and pictures in teaching the environmental topics.
9. Designing the curricula according to the science, technology, society and environment approach.

However, we can not ignore the role of teacher in education for sustainable development. He/she plays an important role in sustainable development both on the personal and social level around him. This requires untraditional preparation of teachers in the colleges of education using different teaching and training methods. Colleges can introduce a specific course on the role of teachers in sustainable development. This course provides students with environmental concepts and processes .If this is not possible, other academic and educational courses might include some topics related to sustainable development.

- ***Conclusions***

Partnership between the educational and training institutes and other institutes in the society is another aspect to be considered in education for sustainable development. The following suggestions might strengthen this partnership:

1. Adopting a clear policy and planned programs by the government in the way of applying the "education for sustainable development".
2. The participation of the different institutes of the society in laying down the teaching and training policies in the educational institutes to achieve teaching for sustainable development.
3. Establishing a national system to guarantee communication between different participants.
4. Establishing voluntary and non-voluntary associations concerned with sustainable development and the role of teaching such as the association of environment and sustainable development.
5. Establishing a link between the students, teachers and different institutes in the society through training programs in the work field.
6. Encouraging the different institutes in the society to display their activities in the field of sustainable development through indoors and outdoors exhibitions.

Finally, the paper made some general recommendations that came up from the above discussions:

1. Adopting the concept of sustainable development by the ministers of education, higher education and vocational training and translating it into educational plans and programs.
2. Taking the skills and competencies included in the documents of the UNESCO on the role of education in sustainable development into consideration when designing school curricula on all levels.

3. Making use of the experiences of different Arab and foreign countries in the field of sustainable development. UNESCO local offices can take care of coordination in this respect.
4. Designing the curriculum of science, technology and social studies in the light of the science, technology society and environment approach.
5. Teachers should use suitable methods in teaching the environmental topics (role play, debate, problem solving ...etc.)
6. Implementing teaching techniques outside the classroom (non-curricular activities, museums, exhibitions, field study)
7. Training teachers to teach for sustainable development both in pre and in-service. Suggestions in this respect may include a special course of education for sustainable development, inserting the topics of sustainable development into the academic and educational courses and planning workshops for in-service teachers.
8. Building a real partnership between the educational sectors and the societal institutes in order to achieve the aims of the dimensions of sustainable development.
9. Establishing groups, associations and clubs of friends of the environment inside schools, universities and teacher preparation institutes.
10. Voluntary non-governmental organizations concerned with environment and sustainable development